التصنيع فى جنوب أفريقيا
ما بين إرث العنصرية وضرورة التحول الهيكلى

أ. أحمد السيد الحويط [*] د. غادة البياع[**]

• **مُلخص:**

يتطلب التعرض لهذا العنوان فهم عدد من القضايا. مثل كيفية إنتاج القيمة وتوزيعها. ومايتعلق بها من قضايا. كالتسعير وتخصيص الموارد فى ظل الندرة النسبية. وأثر هذا على تغير هياكل الإنتاج والعمالة والطلب. وتباين توزيع الثروة والدخل. وبيان تأثير القوى الإقتصادية على صنع القرار. والتى كانت سببًا رئيسيًا للتخلف. بعدم إعادة ضخ القيمة المنتجة محليا فى الإقتصاد الوطنى ، مايؤدى لبطء دورة رأس المال. وهو مايتضح من إنخفاض نسبة الصادرات المصنعة عالية التقنية لإجمالى الصادرات. كما يتطلب توضيح دور تدخل الدولة بسياساتها. للتأثير على الإنتاج والتوزيع. وسيتم ذلك من منظور الإقتصاد السياسى. بقدر ما تسمح به المساحة.

الكلمات المفتاحية: التصنيع، الفصل العنصرى، التحول الهيكلى، إحلال الواردات، رأس المال البشرى

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

Manufacturing in South Africa between the legacy of racism and necessity of structural transformation

Ahmed El-sayed Al-Haweet Dr. Ghada El-Bayaa

- **Abstract**

Exposure to this title requires understanding a number of issues. Such as how value is produced and distributed and related issues, such as pricing and resource allocation in light of relative scarcity. This affected changing production, employment and demand structures, the distribution of wealth and income varies. Explaining the influence of economic forces on decision-making, which was a major cause of backwardness, by not reinjecting locally produced value into the national economy, which leads to a slowdown in the capital cycle. This is evident from the decline in the proportion of high-tech manufactured exports to total exports. It also requires clarifying the role of state intervention in its policies,to influence production and distribution. This will be done from a political economy perspective, as much as space allows.

Keywords: Manufacturing, Apartheid, Structural Transformation, Import Substitution, Human Capital

- **مقدمة:**

أدت الممارسات العنصرية فى جنوب أفريقيا لتداعيات على مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، وتميز مجتمع جنوب أفريقيا باحتكار البيض بالسلطة والنفوذ على مدار عقود طويلة، وبرغم نهاية حكم الفصل العنصرى إلا أن إرث هذه المرحلة مازال مؤثرا، وكان نتيجة هذا الإرث حرمان الأغلبية السوداء من التملك والتعليم وكافة الحقوق، وعقب التحول الديموقراطى فى 1994 حاولت حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة تحقيق تحول هيكلى وتنمية شاملة يستفيد منها الجميع، وبالتالى يكون هدف هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسى وهو هل تم تحقيق تحول هيكلى وتنمية شاملة فى جنوب أفريقيا رغم هذا الإرث؟ فى ظل وجود إشكالية متمثلة فى أن جنوب أفريقيا تملك من المقومات مايمكنها من تحقيق الهدف بنجاح، وقد تبنت الدراسة منهج الإقتصاد السياسي بإعتباره يصلح لتحليل تأثير علاقات القوى على صنع القرار السياسي، وتطلب ذلك تقسيم الدراسة لعدة محاور وهى:

أولا: تطور التصنيع فى جنوب أفريقيا

ثانيا: علاقات القوى الإقتصادية ودورها فى تصنيع جنوب أفريقيا

ثالثا: دور الدولة فى تصنيع جنوب أفريقيا

رابعا: علاقة التحول الهيكلي والتصنيع بالتنمية الشاملة

خامسا: تقييم أثر التصنيع والتحول الهيكلي فى تحقيق التنمية الشاملة فى جنوب أفريقيا

أولا: تطور التصنيع فى جنوب أفريقيا

مر التصنيع فى جنوب أفريقيا بمراحل عدة منذ بداية التصنيع الجنينى فى القرن الـ 19، وفى بدايات القرن العشرين بدأ فى التوسع مدفوعا بالكشف عن الذهب، ثم وصل لمرحلة متطورة بنهاية الثمانينيات ، ثم تعرض لتراجع التصنيع المبكر خلال التسعينيات، وهو ماسنتعرض له فيما يلى:

أ- الإرث الأستعمارى الإستيطانى والفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا

منع الإستعمار التصنيع فى كل القارة للسلع الممكن إنتاجها بشكل مربح، في وقت

كان التصنيع في أوروبا يخلق أو يوسع أسواقًا، وبالتالى تحدد "مسار تنمية وإقتصاد جنوب أفريقيا" بهذا الإرث الذى حدد نمط خيارات ما بعده أو جعل الخروج عنه صعبًا ومكلفًا، وكان للإستعمار الإستيطانى رؤية إستخراجية، قائمة على تجريد الأفارقة من الأرض وإستيلاء البيض عليها، وإكراههم عل بيع عملهم فى مزارع أو مناجم البيض، ولتعظيم ربح التعدين تدخل المستعمر الأبيض في سوق العمل بتثبيت أجور السود، إضافة لإحتكار البيض لمعظم قطاع الخدمات، كانت سياسات الفصل العنصري موالية للأقلية، ما أدى لهيمنة كبرى الشركات على الصناعة وخلق بيئة إحتكارية، عززها إرتفاع التعرفة الجمركية على الواردات والعقوبات الدولية، ما جعل تلك الشركات لاتهتم بتحسين الإنتاجية لرفع فعالية البنية الصناعية، كما لم يستثمر النظام العنصري عمدًا في تنمية رأس المال البشري للسود، ولذلك لم ينمو الإقتصاد إلا بسبب وفرة الموارد الطبيعية.[1]

ب- بداية التصنيع "الجنينى"وإرتباطه بإستراتيجية إحلال الواردات

قبل ظهور "إتحاد جنوب أفريقيا" كان القطاع الصناعي الثانوي المتطور موجودًا، وينقسم لصناعات (بتقنية بسيطة وغير تنافسية بسبب محدودية السوق المحلي)، وأخرى بدرجة حماية طبيعية عالية بسبب إرتفاع تكلفة نقل وتأمين الواردات، ولديها ميزة تنافسية بسبب توافر المواد الخام، وقد أدى تراكم رأس المال بسبب توسع التعدين، لتبنى الدولة **إستراتيجية إحلال الواردات** بعد 1924، فظهر تصنيع محلي "جنينى"[2] لمواجهة مشاكل فقر وبطالة البيض، وقد دفعت الحرب العالمية الأولى جنوب أفريقيا لدخول

---

[1] لمزيد من التفاصيل:

- Gareth Austin: African Economic Development and Colonial Legacies (**Open Edition Journals member ,**11 March 2010, Geneva https://journals.openedition.org/poldev/78) PP. 2-22
- Phil Green**: Industrialisation in South Africa: The impact of globalization …** Op cit., p.2

[2] تصنيع لتلبية الإحتياجات الطارئة بتقنيات بسيطة ومنشآت صغيرة أو متوسطة، ولا تخضع لتوجه صناعى محدد.

مرحلة نمو صناعي جديد، جسدته "حكومة الميثاق" بتبنى التصنيع لتحقيق إستقلال إقتصادي عن إنجلترا، إنطلق بتصنيع حكومي مخطط عبر **إستراتيجية إحلال الواردات**، ما أدي لتطور صناعي قوي خلال الثلاثينيات، ركز على المنتجات الأولية والسلع الاستهلاكية للسوق المحلي، فتم تغطية 27٪ من الطلب المحلي في 1930/1929، كذلك 50٪ فى 41/1940، و 75٪ بحلول 1961/1960، تبلورت **الإستراتيجية** في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضى، وكانت ناجحة نسبيا فيما يتعلق بسلع الإستهلاك، لكن تنامى إستيراد المعدات الرأسمالية، أدى لتكثيف رأس المال في قطاع التصنيع، كما إعتمد النمو الصناعي السريع على مدخلات وسيطة وآلات مستوردة، مع تصدير عدد قليل جدًا من السلع الصناعية، ما جعل التصنيع المحلي يعتمد على عائدات القطاع الأولي من النقد الأجنبي لتمويل الواردات، كما إنها لم تلب توقعات خلق فرص العمل.[1]

يمكن القول أن تنمية جنوب أفريقيا صناعيا كانت أساسا بقيادة الدولة، حيث لعبت دورا هاما لإعادة هيكلة الإقتصاد بجعله أقل إعتمادا على القطاع الأولي، بإنشائها لكل من *Eskom* للطاقة و *Iscor* للصلب، لخدمة قطاع التعدين خاصة تعدين الذهب، ما أثر بقوة على التصنيع، كذلك دورها الهام في تحفيز تنمية رأس المال الأفريكاني، وظهور "القومية الأفريكانية" كممثل لتحالف سياسي بين العمالة والرأسمالية الريفية البيضاء، تبلور فى ثلاث شركات كبرى، هي "فولكسكاس و سانلام ورامبرانت".

---

[1] Grietjie Verhoef: **Industrialization in South Africa: A Historiographical Debate**? https://repository.nwu.ac.za/bitstream/handle/10394/6307/No_44%281998%29VerhoefG.pdf?sequence=1,pp.15-30 See also:

- Nancy L Clark:South Africa's state owned companies: a complex history that's seldom told (**The Conversation Africa**,July 18, 2019, https://theconversation.com/south-africas-state-owned-companies-a-complex-history-thats-seldom-told-120152
- Gareth Austin: African Economic Development and Colonial Legacies (**OpenEdition Journals member ,**11 March 2010, Geneva https://journals.openedition.org/poldev/78) PP. 2-22
- Phil Green**: Industrialisation in South Africa: The impact of globalization …** Op cit., p.2

تعد فترة ما بين الحربين حتى منتصف السبعينيات أعلى فترة نمو، بتبني إستخدام أداتين رئيسيتين: سياسة حمائية، وإنشاء قطاع صناعات ثقيلة حكومي يعزز روابط التعدين بالتصنيع، وأكدت الدولة لرجال الأعمال حمايتها لتلك الصناعات فحدثت دفعة للتصنيع، ما أدى لطفرة صناعية أخرى، إتسمت بزيادة تطور وتوسع إنتاج سلع وسيطة ورأسمالية فى محاولة زيادة الاكتفاء الذاتي، فخلال 1945/1939 تفوق التصنيع على التعدين والزراعة، وأصبح أكبر قطاع إقتصادى بنسبة 17٪ في الناتج المحلى الإجمالى لأول مرة، بدليل تقدم التصنيع بسرعة منذ الثلاثينيات، حيث تضاعفت قيمة الإنتاج الحقيقية في ست سنوات (1932/ 1938)، وإرتفع إجمالي عمالة التصنيع بنسبة 77٪، ساعد ذلك في تحفيز إنتاج محلي للأدوات الزراعية والمحركات الكهربائية والمواد الكيميائية ولب الورق والورق والمنسوجات، كما تم إنشاء "مؤسسة التنمية الصناعية" (*IDC*) في1940 لتمويل إنشاء شركات عامة، ساهم إنتاجها بنسبة 11٪ في إجمالي الإنتاج الصناعي للبلاد بحلول 1977.وخلال الحرب العالمية الثانية زاد الطلب على سلع عديدة خاصة الصلب، فارتفع الطلب على الكهرباء لتشغيل المناجم والمصانع، فتحولت جنوب أفريقيا من مستورد لمصدر لعديد من السلع الصناعية والإستهلاكية، وأدى التصنيع المحلي المكثف للضغط على *Eskom* للطاقة و *Iscor* للصلب.[1]

ج- النظام العنصرى والتصنيع

بدأت مرحلة تصنيع جديدة بوصول "الحزب الوطنى" (ممثل الأفريكانرز) للحكم منفردا فى 1948، وبداية تطبيق الفصل العنصرى تشريعيا، حيث نما القطاع العام

[1] John M. Luiz: The Evolution and Fall of the South African Apartheid State: A Political Economy Perspective (**Ufahamu: A Journal of African Studies**. (https://escholarship.org/uc/international_asc_ufahamu)PP.54-58

- Nimrod Zalk: **Engineering Deindustrialisation: the Post-apartheid Restructuring of South Africa's Steel and Engineering Sectors (**Edinburgh: University of Edinburgh, Draft paper: 8th European Conference on African Studies,June 11-14 2019,United Kingdom) PP.7-8

- Trevor Bell And Nkosi Madula Niep: **Where Has All the Growth Gone?** www.tips.org.za/files/Where_Has_All_the_Growth_GoneSouth_African_Manufacturing_Industry) P,5

بثبات، وإرتفعت نسبته في الناتج المحلى من 23.5٪ إلى 30.7٪ خلال 1975/1946، كما إرتفع الإستثمار العام من الاستثمار الكلى من أقل من 6٪ إلى 11.5٪ من الناتج المحلى لنفس الفترة، وبحلول 1978 إرتفع إلى 53٪، وإرتفعت عمالة الحكومة المركزية بمعدل 5.4٪ سنويًا خلال 1960/ 1977.[1]

بحلول السبعينيات إنخفضت بشدة نسب الإستيراد/ العرض المحلي عما كانت عليه فيما سبق، ولذلك لم تكن الظروف مواتية لإحلال الواردات، ونتيجة لإرتفاع سعر النفط خمس مرات بعد أزمة نفط 1973 وثلاث أضعاف أخرى بعد الأزمة الثانية في 1979، اتخذ قرار إنشاء مصانع *Sasol II* عام 1974 و *Sasol III* عام 1979 كمنشآت منتجة للوقود الصناعي من الفحم، ترافق ذلك مع انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية بل كانت سلبية أحيانا (نفس الحال في الإقتصاد العالمي آنذاك)، كما أدت طفرة أسعار المواد الخام لسعر صرف قوي مقابل أسعار منخفضة نسبيًا للمعدات الرأسمالية المستوردة، أدت هذه العوامل مجتمعة (ارتفاع أسعار النفط، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، وقوة الراند) لانخفاض تكلفة رأس المال نسبيًا، وأثير جدل حول جدوى *Sasol II* و*III* باعتبارهما مجرد إخطاء **إستراتيجية إحلال الواردات** التقليدية بزعم أنها غير فعالة، ولذلك بدأ التخلى عنها بعد 1970 والتحول للتصنيع للتصدير، وبدأت الدولة في تفكيك القيود الكمية على الواردات، وتسارع ذلك بعد 1983، وتم دعم الصادرات بمنح حوافز للتصدير ،كما تبنت الحكومة سياسة الخصخصة أواخر الثمانينيات، إلا أن البعض يرى أن التحول لإستراتيجية التصنيع للتصدير كان يمكن أن يكون مناسبا بإنتهاء نمو إنتاج الذهب السريع بعد 1951، وطفرة الموارد الطبيعية بعدها، تحديدا خلال 1965/ 1972، في ظروف إقتصادية هادئة نسبيًا، حيث وصلت صادرات الذهب لذروتها في1965ثم إنخفضت بمعدل 0.9٪ سنويًا حتى1970، لذلك لم يكن التحول للتصنيع للتصدير بين1981/1972 ضروري ولا مجدي اقتصاديًا.

[1] Haroon Bhorat, e tal: **Structural transformation, inequality, and inclusive growth in South Africa (**Helsinki: United Nations University World Institute for Development Economics Research, Working Paper 2020/50 , April 2020, Finland) P.2

د- التكيف الهيكلي والخصخصة والتصنيع والتحول للسيطرة الأجنبية

برغم أن معدل النمو الاقتصادي الإجمالي لأفريقيا كان مبشرا جدًا حتى 1973/ 1975، إلا أن تبنى التكيف الهيكلي (فرضية الأسواق الكفؤة) وهيمنة النيوليبرالية، أدى لركود أو سلبية النمو بعد ذلك بعقد أو نحو ذلك، وفشل في تحقيق تحولات جوهرية للدول النامية خاصة الأفريقية، وكان لذلك إنعكاس على جنوب أفريقيا، حيث أدى تحالف المصالح وتأثيره على الدولة لتقويض التصنيع، فلم تتمكن الدولة مثلا من حسم تصنيع أو إستيراد المعدات التى تتجسد فيها التقنيات المتقدمة،[1]كما أديرت حملة لخصخصة المشروعات المملوكة للدولة منذ 1979بعد خصخصة *Sasol* للبتروكيماويات إتسمت بالفساد، ونسوق هنا *Iscor* للصلب كمثال، فقد كانت مربحة مالياً رغم ضعف أسعار الصلب عالميا، ولكن تم خصخصتها جزئيا في 1986، بإستحواذ الدولة ممثلة فى "مؤسسة التنمية الصناعية" كمساهم رئيسي على الجزء الأكبر من ديونها، ثم طرحت أسهمها فى 1990بسعر 2 راند للسهم، أي 1٪ من سعره السائد تقريبا، بعد الخصخصة تدهورت الجودة والكفاءة والربحية بقوة خلال 1993/1989، وبحلول 2000 تم خفض العمالة باكثر من50٪، في 2001 تم تقديم شريك إستراتيجي أجنبي للتخلص من القصور المالي والتقني بحجة رفع الإنتاجية، ولكن الإستثمار إنخفض وتزايد عدم الكفاءة، رغم إرتفاع سعر الخام عالميا نتيجة زيادة الطلب الناتج عن التصنيع الصيني السريع، ثم تم فصل المناجم عن الشركة، واستحوذت *Anglo American* عليه، ما أدى لعدم إنتظام توريد الخام، فتم منح رخصة التعدين لشركة *Imperial Crown Trading (ICT)*، بدعوى تعزيز ملكية السود في قطاع التعدين، ثم إتضح أنها شركة تابعة لشركة تسيطر عليها عائلة *Gupta* ذات روابط بالرئيس *Zuma* وعائلته وشركائه، وكانت عملية فساد ضخمة تورط فيها جزء كبير من إدارة زوما، وصفت ب "أسر الدولة".[2]

---

[1] John M. Luiz: Op cit., PP.56-57, See also:
-Trevor Bell And Nkosi Madula Niep: Op cit., PP.13-14
- Gareth Austin: Op cit., P.5
- Jason Bell et al: **Structural Transformation in South Africa** Op cit., P.3

[2] Nimrod Zalk: **Engineering Deindustrialisation: the Post-** …Op cit., p.26

هـ – فترة ما بعد الفصل العنصري

بتفكيك الإطار القانوني للعنصرية منذ 1994، ودمج جنوب أفريقيا في إقتصاد العالم، إرتفع الإستثمار الأجنبي المباشر، وتم خفض التعرفة الجمركية معظم القطاعات أواخر التسعينيات، وأصبحت الخدمات هى التى تقود الإقتصاد، كما تقلص القطاع الصناعي بسرعة، نتيجة قيود الصرف وتدنى أسعار السلع الصناعية وزيادة المنافسة العالمية، إضافة لندرة العمالة الماهرة، فلم يحقق زيادة كبيرة في الإنتاج والتوظيف، حيث لم يأخذ الإندماج نفس مسار الدول الناجحة اقتصاديا بعد الحرب الثانية، بتأمين الأسواق المحلية وبعدها دفع قطاع التصنيع للتصدير، كان الحال عكس ذلك فى جنوب أفريقيا بسبب تشوهات أسواق المنتجات والعوامل التى أدت لأداء ضعيف في أواخر فترة الفصل العنصري، ماجعل الأسواق أكثر ضعفا وأحدث العديد من الصدمات الاقتصادية.[1]

ثانيا: علاقات القوى الإقتصادية[2] ودورها فى تصنيع جنوب أفريقيا

من المهم فهم كيف تتحالف القوى داخل الدولة لتدعم تصميم وتنفيذ سياسات تلائم مصالحها، لذلك سيتم التعرض للنقاط التالية: تحديد القوى الإقتصادية وتأثيرها على التسوية السياسية بعد الفصل العنصرى.

أ– القوى الإقتصادية فى جنوب أفريقيا

يمكن القول أن تجربة جنوب أفريقيا توضح تأثير التحالفات وتناقض مصالحها على قدرة الدولة فى صنع السياسات وعدم فرض خياراتها، لأن هذه التحالفات تسعى لتحقيق أرباح لاتتعلق بالإستثمار والجهد والإبتكار ولكن لضمان الحماية والإعانات، ما أدى لتقويض التصنيع، وفيما يلى رصد بمراحل تطور تلك القوى.

---

[1] Haroon Bhorat, e tal: **Structural transformation, inequality, …** Op cit., PP.10-12

- Nimrod Zalk: **What is the role of manufacturing in boosting economic growth and employment in South Africa؟** www.econ3x3.org, PP. 3-4

[2] مجموعات المصالح المتعارضة وتشمل الرأسماليين الصناعيين وكبار الملاك، ونقابات العمال وكافة أصحاب المصالح

1- المراحل المبكرة للهيمنة البيضاء

أدت هيمنة البيض إقتصاديا منذ أواخر القرن19 لمنع أي احتمال لظهور طبقة رأسمالية سوداء، بقمعها النشط لعمال المزارع والمناجم السود، وحرمانهم من أى حقوق بما فيها الملكية، كما كان دعم الدولة للتصنيع خلال عشرينيات القرن الماضى، بإنشاء شركات مملوكة لها، لخدمة للتعدين وإستيعاب العمال البيض.

2- مرحلة تبلور قومية الأفريكانرز

عقب إنتخاب حكومة "الميثاق"المكونة من الحزب الوطني وحزب العمل، تبنت سياسة التصنيع لإحلال الواردات في 1924، ماجعل جنوب أفريقيا رائدة التصنيع في المنطقة، ولكنه لم يتوسع بسبب إرتفاع أجور العمال البيض المهرة، ومحدودية السوق مقارنة بضخامة كميات السلع المنتجة، وضعف القوة الشرائية للسود نتيجة أجورهم المنخفضة، وبنهاية الكساد الكبير كان رأس المال الإنجليزي مهيمناعلى التعدين والصناعة، ما أثار إستياء الأفريكانرز البيض سواء نخب أو"فقراء"، خاصة أن معظمهم عمال حضريين أو مزارعين صغار، فنشطت حركة *African Bross* منذ 1934، لتأمين سلطة سياسية و"تمكين إقتصادي للأفريكانرز"، تمثل جانبها الإقتصادي فى توسع شركات الأفريكانرز فى الإستثمار، فضلاً عن نمو أعمالهم فى التصنيع والتجارة، ما أدى لتعبئة الأفريكان والحصول على أول نصر إنتخابي للبيض وللحزب الوطني فقط في 1948.

3- ممارسة التمكين الاقتصادي للسود (*BEE*)

تبنت الحكومة العنصرية التمكين الاقتصادي للسود منذ منتصف الستينيات، للتوصل لتسوية مع النخبة السوداء الداعمة للمنهج الإصلاحى التقليدي دون إصلاح هيكلي حقيقى، بغرض إتاحة الملكية لهذه النخب، لتحافظ على هدوء البروليتاريا السوداء من جهة، مع إحتفاظ الكتل البيضاء المهيمنة بكل السلطات والمزايا من الجهة الأخرى، وقد أطلق عليه بشكل فضفاض" تمكين السود "، هذا النمط ساعد على إضفاء الشرعية على البنية المالية الموروثة لجنوب إفريقيا بوضوح، حتى بعد نهاية الفصل العنصرى.

ب- تأثير الإحتكارات ما بعد الفصل العنصري

أثر إحتكار البيض والأفريكانرز ونخب السود على صنع السياسات خلال الفترة، وكان لأنجلو ورامبرانت (أفريكان) تحديدا دورًا فعالًا في صياغة السياسة الصناعية ومؤسسات الاقتصاد فى حقبة ما بعد العنصرية، عبر عمليات الصراع والتعاون بين تلك الإحتكارات، ونسوق حالة *Iscor* كمثال على ضعف الحكومة الوطنية وعدم الشفافية، ففي الستينيات هددت هايفيلد (إنجليز)[1]هيمنة *Iscor* (أفريكان) على قطاع الصلب بشدة، ولكن بدلاً من الصراع تم إقامة "تحالف تواطؤ" بينهما، للإستحواذ على شركات صلب تابعة لشركات أخربعبر البورصة، ثم أصبح تصنيع الصلب جزء صغير من نشاطهما.[2]

نتيجة لهيمنة تلك الإحتكارات شهدت جنوب أفريقيا عملية تراجع (تباطؤ) التصنيع المبكر، خلال آخر ربع قرن من الفصل العنصري وأول ربع قرن بعده، وكان خضوع الدولة للإحتكارات وعدم قدرتها على تنويع قطاع التصنيع أحد العوامل الرئيسية في تراجعه، وإستمر نفس المسار بعد 1994، بتركيزه على سلع الإستهلاك والمدخلات الوسيطة، برغم تحقق نجاحات قليلة في قطاع السيارات وقطاع الآلات والمعدات.[3]

انعكس حرص التكتلات المهيمنة بألا تؤثر فترة الإنتقال على مصالحها، بصياغة المؤسسات وإعادة هيكلة الصناعة فى "إستراتيجية النمو والعمالة وإعادة التوزيع"، حيث أرجعت فشل التصنيع لتشخيص خاطئ، وهو تشوه سوق المنتجات والعوامل، ما إنعكس على إجراءات خاطئة لعكس أداء التصنيع الضعيف، ما أدى لضعف أداؤه مقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

ج- التسوية السياسية بعد حقبة الفصل العنصرى

أصدر حزب المؤتمر الافريقي ميثاق الحرية في 1955، وقد إهتم ورحب به الأكاديميين وخبراء إقتصاد تقدميين جنوب أفارقة بإعتباره رؤية بديلة، مقابل معارضة

---

[1] أكبر استثمار صناعي يُنظر له كرمز للهيمنة الاقتصادية الإنجليزية بجانب تأثير *Anglo* الضخم.

[2] Nimrod Zalk: **Engineering Deindustrialisation: the Post-apartheid** …Op cit., PP.3-16; Gareth Austin: Op cit., p. 27; Jason Bell et al: Op cit., P.49.

[3] Bekithemba Ngulube: **What Is The Future Of Manufacturing In South Africa**? (Johannesburg: Frontier Advisory (Pty) Ltd, August 2014.)

من الإحتكارات ودعاة سياسات التكيف الهيكلي والنيوليبرالية، بدعوى غموضه وأنه غير مفصل، وأن الأزمة سببها ضعف الإستثمار الخاص فقط، وكل المطلوب هو سياسة موثوقة لتحقيق إستقرار بيئة الاقتصاد الكلي وبالتالي تشجيع ثقة المستثمرين.

وبعد فوز حزب المؤتمر الأفريقى بإنتخابات 1994، تحاورت جماعات المصالح والأكاديميين والنقابات والمجتمع المدني، للتوصل لإطار إقتصادي مستقبلي للدولة الجديدة، أسفر عن تسوية سياسية فى1994 تمحور جوهرها فى الإنحياز للفقراء، ما أسفر عن رفع أجور الموظفين، وتغيير أنماط الملكية لصالح الأغلبية، برغم ذلك ركز خطاب "الإنتقال" على سياسات التساقط غير التدخلية لم تركز بشدة على جوانب إعادة التوزيع.

وفقا لأحكام "الميثاق"[1] تبنت الحكومة تنفيذ "برنامج إعادة البناء والتنمية" كإطار للسياسة الإقتصادية، بهدف عكس آثار العنصرية إجتماعيا وإقتصاديا، ومن المفارقة أنه عزز إقتصاد السوق بحجة أن التصنيع في ظل الفصل العنصري عمل في بيئة حمائية، ويحتاج للتعرض للمنافسة العالمية لتحسين الإنتاجية والكفاءة، وطبقا للبرنامج توسعت الدولة فى تقديم خدمات المياه الأمنة والكهرباء والإسكان والصحة والتعليم المجاني الإلزامي، ولكن بعد عامين تم التراجع عنه وأعلان"إستراتيجية النمو والعمالة وإعادة التوزيع" بتوجه نيوليبرالي "غير قابل للتفاوض"، لأن الإستراتيجية شارك فى صياغتها مؤسسات التمويل الدولي، على عكس"برنامج إعادة البناء والتنمية"، فتبنت تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، ودعم ملكية السود للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحرير سوق المال والتجارة والعمل والخصخصة، وموازنة إنكماشية للسيطرة على

[1] الميثاق صياغة لرؤية سياسية لإقتصاد لمابعد العنصرية، تشير أهدافه لتحول كامل للنظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي، كاشفا عن رغبة فى تبنى سياسات بديلة مختلفة، بمطلب إقتصادي رئيسي هو إعادة توزيع الثروة، وبالتالي إقترح تأميم البنوك والمناجم والصناعة وسيطرة الحكومة على التجارة، كما إقترح "الميثاق" حد أدنى لأجور العمال، وإعادة توزيع الأرض، و حصول الجميع على التعليم والصحة والسكن، وهو ما أكد عليه الحزب فى مفاوضاته مع حكومة الحزب الوطني في 1990.

التضخم، بهدف إستقرار الإقتصاد الكلي بخفض عجز الموازنة، بحجة أن ذلك سيزيد ثقة المستثمرين، كمادعت لمزيد من الإندماج في الإقتصاد الدولى بخفض التعرفة وإعادة هيكلة الصناعة، وحددت سياسات ومؤسسات إقتصاد ما بعد العنصرية، وحصرت دور الدولة فى إنشاء "بيئة مستقرة" للسوق مرتبطة بسياسات نقدية ومالية، تحرير الإقتصاد والخصخصة، مايعكس سطوة الإحتكارات المهيمنة وقدرتها على تحقيق مصالحها، ولذلك وصفت بإنها تبنى للنيوليبرالية من حكومة حزب المؤتمر، ما أثار خلافا داخل تحالفها الثلاثي (الحزب ونقابات العمال والحزب الشيوعي)، لإهمالها أهم عنصر وهو إعادة هيكلة الاقتصاد، وتركيزها على النمو الضيق دون تنمية، إضافة لفشلها في حماية الوظائف القائمة ومعالجة مشكلة زيادة الفقر، وكانت محصلتها النهائية فشل في زيادة الإستثمار أو توليد فرص العمل، وضعف داء التصنيع مقارنة بالدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.[1]

د- سمات إقتصاد جنوب أفريقيا وإنعكاسه على التصنيع

تبلورت السمات لإقتصاد جنوب أفريقيا نتيجة للمارسات الإحتكارية العنصرية أبرزها:

1- احتكار وهيمنة التكتلات البيضاء على الاقتصاد

مارست الإحتكارات هيمنتها على التصنيع منذ أواخر القرن التاسع عشر، ممثلة فى ثلاث تكتلات كبرى (رأس مال إنجليزي أبيض، ورأس مال أفريكاني، ومشروعات مملوكة للدولة)، ركزت على مشاريع البنية التحتية والتعدين الضخمة، فتم إنشاء شركات مملوكة للدولة مثل السكك الحديدية والموانئ في1910 وهيئة الكهرباء *Escom* في 1923 و*Iscor* للصلب في 1928، وبالتالى هيمنت التكتلات الخاصة والعامة مثل *Iscor* و Anglo American و*Rembrandt* على قطاعي الصلب والهندسة، و*Anglo* و*De Beers* على التعدين، مامنع احتمال ظهور طبقة رأسمالية سوداء[2]، ما أدى إلى:

[1] Lumkile Mondi and Ganief Bardien: **Industrialisation under Apartheid:** … Op cit., PP.11-14 See also:
- Lehloesa L.Thembinkosi: **South Africa's Growth, Employment** ... Op cit., PP .1-6

[1] Nimrod Zalk: :**Engineering Deindustrialisation** … Op cit., pp.1-6

2- سلوك صناعى يتسم بالتركيز والإحتكار والربحية المرتفعة

أدى إنعدام حافز الإستثمار للشركات الإحتكارية، لإمكانية تحقيق عوائد مرتفعة دون الإرتقاء بمنتجاتها، فوضعت حواجز دخول أمام الشركات الأصغر حجما، لتمنعها من الإستثمار وبالتالي أضعفت ديناميكية الإقتصاد، وتظهر أهمية تحليل السلوك الصناعي من ارتباط قوة التسعير بزيادة نمو الإنتاجية، ففى حالة إنخفاض قوة التسعير يمكن زيادة حجم التصنيع المطلق والنسبي بأكثر مما هو كائن بالفعل، كما إن نمو الإنتاج الإضافي يولد فرص عمل أكثر، مايرفع نسبة مساهمة التصنيع في إجمالي العمالة، لذلك إتسم السلوك الصناعى فى جنوب أفريقيا بثلاث سمات (شدة التركيز وقوة التسعير والربحية العالية[1])، كما يلى:

- *قدرة كبيرة على زيادة هامش الربح*: حيث تراوح متوسط زيادة الأسعار عن التكلفة الحدية لإنتاج قطاعات التصنيع، خلال فترة 1997/1970، بين 77٪ و 79٪ بأعلى مرتين تقريبا عن أمريكا، ويرتفع تدريجيا.
- *أعلى عائد للأصول عالميا لمعظم القطاعات*: حيث يصل العائد لضعفين أوثلاثة أضعاف عن بقية العالم، وإحيانا 4.5 ضعف، لا يقتصر ذلك فقط على قطاع التصنيع، بل يمتد لباقى قطاعات الإقتصاد.
- *التركيز الشديد للملكية والهيمنة*: ويعد أحد أكبر تحديات التنمية الشاملة، حيث تستخدم الإحتكارات قوتها السوقية لتحقيق أرباح عالية، فمنذ 1994 زاد التركيز والتكامل الرأسي داخل القطاعات ، تعززه عوائق شديدة أمام دخول السوق، ما يثير تساؤل حول دورها التنموى، وهل هذه الشركات "تكتنز النقود" أو أنها في حالة "إضراب استثماري".[2]

---

[1] يشير التركيز لتمثيل عدد قليل من الكيانات نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، تركيز الصناعة يمثل القوة السوقية للكيانات، وبالتالي مجال أكبر لممارسة القوة السوقية،ولذلك يتم التوافق بينها بسهولة لإستدامته بين عدد قليل من الكيانات.

- قوة التسعير *pricing power* مصطلح يصف تأثير تغيير سعر منتج ما على الكمية المطلوبة، ويرتبط ذلك بمرونة الطلب السعرية، ولكى يتمتع المنتج بهذه القوة يتمتع بوجود منافسين أقل، فعندما يزيد الطلب لا توجد بدائل في السوق يمكن للمستهلكين الإختيار بينها، فيرتفع السعر.

[2] Jason Bell, et al: Op cit., P. iii,P.27,PP.4-7 ,P.21

هـ- دور الدولة فى تصنيع جنوب أفريقيا

انعكست سمات التصنيع على هيكل جنوب أفريقيا الصناعي، ماجعله غير عادي بالنسبة لدولة نامية، حيث إستمر تراجع وإنخفاض حصة التصنيع والقطاع الأولي فالناتج المحلى الإجمالى والتى وصلت حوالي 15٪ بنهاية 2000 مقارنة بالخدمات، وبدراسة الهيكل خلال 1970/ 2009 ، تبين أن أحد الأسباب هو مستوي قوة التسعير (قدرة تحديد السعر)، كذلك الربحية المرتفعة والتى يمكن بخفضها أن تكون مساهمة التصنيع النسبية في الإنتاج والعمالة وأداء الصادرات أقرب لحالة الصين، حيث تساهم شركاتها المملوكة للدولة فى التخفيف من قوة التسعير في الصناعة، كأحد الأدوار التي يمكن أن تؤديها الدولة كآلية لزيادة نمو الإنتاجية،[1] وقد مرت مساهمة الدولة فى تصنيع جنوب أفريقيا بمايلى:

1- مرحلة هندسة الفصل العنصري

بدأت ممارسة الفصل العنصرى بظهور إتحاد جنوب إفريقيا فى1910، برؤية الدولة للهندسة الإجتماعية[2]، ترتب السكان وفقًا للعرق وتعزز "التنمية المنفصلة"، ما أسفر عن خضوع السود 85٪ من السكان للـ 15٪ البيض، وإستبعد السود من المشاركة سياسيا وإقتصاديا، كان قانون أراضي السكان الأصليين 1913 أداة الفصل العنصري الرئيسية، حيث خصص حوالي 7٪ من الأرض للسود (إصبحت 13٪ في 1936)، ومنعهم من التملك خارجها، كما صدرت قوانين تهدف لإبعاد السود من وظائف الدولة وإستبدالهم بالبيض، أدى ذلك لثبات أجور عمال المناجم بالقيمة الحقيقية خلال 1972/1911، مع إرتفاع مضطرد لأجور البيض الحقيقية خلال الفترة، إلا أن إنتخاب "الحزب الوطني" في 1948 وتكوين أول حكومة من الأفريكانرز فقط، كان تشكيلا لمسار مستقبل الدولة، بتمكين الفصل العنصري، والذى قام على تجميع السود فى (بانتوستانات)، بغرض تأكيد وجودهم كمصدر عمالة ثابت ورخيص للتعدين ومراكز التصنيع الحضرية.[3]

---

[1] J.W.Fedderke: **Competition, industrial structure** ... Op cit., PP.19-41

[2] هندسة الفصل العنصرى عبارة عن وضع خطوط فاصلة بين السكان حسب اللون.

[3] John M. Luiz: Op cit., PP. 50-53

2- إنشاء مؤسسة التنمية الصناعية (*IDC*)

أدرك الأفريكانرز أن أهم عقبة للتنمية الصناعية هو الإفتقار للإستثمار طويل الأجل، حيث يفضل الرأسمال الخاص الإستثمار في التعدين، ولايثق في قدرة الدولة على تطوير الصناعة، إضافة لتفضيل المستهلك للسلع المستوردة، فأنشئوا مؤسسة التنمية الصناعية في 1940 قبل تقنين الفصل العنصري، بهدف محدد وهو تمويل ودعم التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الإستيراد، وتم تكليفها بإنشاء وإدارة الصناعات الإستراتيجية التي لايرغب أو لايقدر القطاع الخاص فى دخولها.

- دور مؤسسة التنمية الصناعية قبل وأثناء الفصل العنصرى

بدأت المؤسسة بتمويل مشروعات لتلبية الإحتياجات الأساسية (غذاء- ملبس- إسكان- نقل) ولكن ببطء، إلا أن التوسع بدأ فى 1945 بإنشاء مصنع نسيج قرب أكبر معزل للسود للإستفادة من رخص العمالة، وعندما وصل الأفريكانرز للحكم فى الخمسينيات وطبقوا التنمية المنفصلة أو الفصل العنصري، زاد نطاق عملها بشكل كبير، ومن ثم إنشأت شركة جنوب إفريقيا للفحم والنفط والغاز *Sasol* ومؤسسة تطوير الفوسفات *Foskor*، كأول مشاريع القاعدة المعدنية الغنية، وتبعه مجمع بتروكيماويات ضخم لشركة *Sasol*، بهدف رفع مستوى فقراء الأفريكان والأوروبيين البيض، ما إدى لوجود صناعات ثانوية ساهمت في توسع قطاع التصنيع، وقرب نهاية خمسينيات القرن الماضي دخلت المؤسسة مجال الشحن البحرى، وخلال الستينيات توجهت لتقديم تسهيلات للمصدرين والمصنعين داخليا وخارجيا، وتم إنشاء مصنع لمكونات السيارات ومصنع حامض الفوسفوريك، وشركة تنقيب النفط الجنوب *Soekor*، وشركة لتصنيع ووضع كابل إتصالات بحرية بين كيب تاون وأوروبا، إضافة لمصانع طائرات التدريب وخدمة الطائرات، بعد حل مشكلة "الفقراء البيض" ولترضية السود تم إنشاء مزرعة شاي *Sapekoe*، ومنشأة لإنتاج الزيوت النباتية، ومزارع كروم وتمور وكرز، كان عقد السبعينيات مرحلة توسع تصنيع البتروكيماويات والمعادن، بإقامة مصاهر الألمنيوم رغم عدم وجود إحتياطي للبوكسيت في البلاد، إستغلالا لرخص الكهرباء النسبي، وتم تطوير قطاع السيارات الناشئ فى البلاد، كما تم الإستثمار في صناعة الورق، تزايد دور المؤسسة كممول صناعي فى الثمانينيات، كنتيجة وهروب رأس المال وسحب

الاستثمارات واسع النطاق، بسبب العصيان المدني للسود وعدم الاستقرار السياسي والإقتصادي، فإستثمرت بكثافة في الورق والمواد الكيميائية والزجاج والمنتجات المعدنية والآلات الكهربائية وقطع غيار السيارات، وزادت استثماراتها بإنشاء منشأة لمحركات الديزل للمركبات الثقيلة والجرارات، كما تم إنشاء مصانع الدرفلة الثقيلة للكتل المعدنية المصنوعة من الصلب والألمنيوم عالي الجودة.

- دور مؤسسة التنمية الصناعية بعد إنتهاء الفصل العنصرى

كمؤسسة مملوكة للدولة فقد تكيفت بسرعة مع النظام الدستوري والسياسي الجديد، فتبنت توجهاً جديداً فيما يتعلق بتنمية الصناعة، يهدف لزيادة قدرة التنافس التصديرية وجذب الاستثمار الأجنبي، وإستفادت من نهاية العزلة الدولية فإصبح لديها فرص الوصول للتمويل الخارجي، فواصلت الإستثمار بإنشاء مصنع للصلب يستهدف التصدير وأنشأت مصهر ثان للألمنيوم وإستثمرت فى إنتاج التيتانيوم، ومزيد من الأستثمار في الصناعات الثانوية لصناعات الصلب والألمنيوم والأسمدة وألياف الأكريليك، كما شاركت المؤسسة مع *Anglo American* و *De Beers* و *Mondi* إنشاء مزارع الكاجو والفستق والمكاديميا والجوز ومصنع لتصنيع المواد الكيميائية القائمة على السكر، كما دعمت المشاريع السياحية، وقدمت خططا للتمويل تهدف لترويج الصادرات وتحديث المصانع.

- تقييم دور مؤسسة التنمية الصناعية الإقتصادى والسياسى

بوصفها مؤسسة لتسريع التنمية الاقتصادية تعمل في ظل نظام سياسي،يمكن إعتبار إنها قد أثرت بعمق فى تنمية صناعة وإقتصاد جنوب أفريقيا، فخلال الفصل العنصري لم تكن محايدة بل كانت مؤسسة فصل عنصري رئيسية تطبق أجندته الاقتصادية، بتدعيم سياسة اللامركزية بإنشاء ما سمى "الصناعات الحدودية" الهادفة لإبقاء السود محصورين في المعازل، بينما إستفاد العمال البيض بشكل كبير في فترة ما بعد الحرب، فحجزت لهم الوظائف ليظل السود طبقة صناعية دنيا، كما كانت ملكية الحكومة الكاملة لمشاريع مثل *Sasol* و *Foskor*، تمكنهامن دعم أي أهداف اقتصادية أو سياسية، بإبقاء الأسعار منخفضة قدر الإمكان.[1]

[1] Lumkile Mondi and Ganief Bardien: Op cit., PP.6-13, See also:

و- مرحلة تآكل دولة الفصل العنصري (1994/1970)

تدخلت دولة الفصل العنصري تقريبًا فى كافة جوانب الحياة، من تحديد طبيعة العلاقات الإجتماعية لتحديد مسار التصنيع، لتحقيق التحكم الإقتصادى بدعم البيض بالمكافآت، وإمتثال تام للسود عبر قمع أمنى باهظ التكلفة ماليا وبشريا، و تطلب تنفيذ ذلك جهدا هائلا منهاوتكلفة باهظة، حيث شكلت نفقات الدفاع والأمن 4.5٪ من الناتج المحلى الإجمالى في 90/1989، برغم ذلك كانت الدولة قادرة على إدارة هذا النظام المعقد وتوجيه التحول الإقتصادى في نفس الوقت، نتيجة فوائض الشركات المملوكة للمؤسسة.

1- أسباب تآكل نظام الفصل العنصرى:

يمكن إرجاع تآكل نظام الفصل العنصرى للأسباب التالية:

- *ارتفاع تكلفة الوظائف العامة*: بقصرها على البيض فقط ذوى الأجور العالية.
- *نقص المهارات*: نتيجة لنظام "تعليم البانتو" غير الكفء، والذى يتلقاه السود فقط.
- *التصنيع والحماية وتشجيع الإحتكارات*: بتطبيق الحمائية مع ضآلة حجم السوق فلم تحقق وفورات الحجم، مع تعمد إنخفاض الأجور، ما أدى لضعف القوة الشرائية المحلية.
- العلاقات الإقتصادية الدولية للفصل العنصري: هدد العداء الدولي لجنوب أفريقيا أسواق التصدير، وأعاق قدرتها على جذب رأس مال وتقنية أجنبية، إضافة لتفاقم مشاكل ميزان المدفوعات، لسحب الإستثمار وتسرب رأس المال للخارج، والذي كان بمثابة قيد على النمو، ما أدى لإنخفاض معدل النمو منذ أواخر الستينيات.
- الميكنة والبطالة: أدى الإعتماد على الميكنة، عبر تكثيف إستخدام رأس المال، لعدم الإضطرار لتشغيل السود، لبطالة متنامية أدت لعدم الإستقرار الإجتماعي والسياسي.
- ارتفاع تكلفة اللامركزية: فشلت سياسة اللامركزية في تحفيز وإستدامة التنمية الصناعية في مناطقها، حيث تتكلف وظائف تلك المناطق أربعة إلى خمسة أضعاف وظائف المناطق الحضرية.

- Haroon Bhorat, e tal: **Structural transformation, inequality …**Op cit., P.2

- ارتفاع التكاليف السياسية للفصل العنصري: تنامى الإضطرابات وضع ضغوطاً هائلة لتمويل الأمن، وأصبح الإنفاق الأمني غير مستدام في الثمانينيات عندما شهد الإقتصاد نموًا صفريًا، ومع ذلك لم تتمكن الدولة خفضه لمواجهة حالة الطوارئ التي تجتاحها.

2- الأدلة على تآكل قدرة الدولة:

- أدى تنامي الفساد الإدارى وسوء إستخدام الموازنة، لتفكك الدولة والحزب الحاكم.
- إنفجار العصيان المدني ضد قوانين الفصل العنصري.
- تصاعد الثورات الضريبية منذ 1984 ، والإمتناع عن دفع قيمة الضرائب والخدمات.
- ظهور القوات شبه العسكرية، التي قوضت سيادة الدولة، وإضعفت سلطتها.
- ظهور "المحاكم الشعبية" كبديل للنظام القضائي الرسمي في البلدات السوداء.
- ضعف السلطة المحلية السوداء، لتعرضها لهجمات عسكرية، ما دفع العديد للإستقالة.
- ارتفاع سريع لمعدل الجريمة، كدليل تدهور وظيفة الدولة الأساسية (القانون والنظام).[1]

ثالثا: علاقة التحول الهيكلي والتصنيع بالتنمية الشاملة

حسب رؤية أنه "إذا كنت ترغب في التنمية فيجب أن تصنع"، وبإعتبار إن التحول للتصنيع يتم بعد تخطى إنتاجية الزراعة حد معين، ولإن التنمية عملية مستمرة من التحول الهيكلى كشرط لإستدامة النمو وتعزيز نمو الطبقة الوسطى، لذلك ترتبط التنمية الشاملة بشكل تام بالتصنيع بما يحققه من تنوع وتطور ونمو سريع.[2]

---

[1] John M. Luiz: Op cit., PP. 49-62

[2] الطبقة الوسطى هم الأفراد الذين يتراوح دخلهم ما بين 10: 50 $ يوميًا (البنك الدولي) أو دخل سنوي يزيد عن 5000 $ (يسميها البعض"الطبقة الاستهلاكية"التي تنفق أسرها أقل من 50 ٪ من دخلهم على الغذاء والضروريات الأساسية).

التحول الهيكلى ببساطة هو تحول العمالة من قطاعات منخفضة الإنتاجية لقطاعات مرتفعة الإنتاجية، لأن الإعتماد بشدة على القطاعات الأولية يخلق حلقة مفرغة من الفقر وإنخفاض الإنتاجية، عكس التصنيع الذى يحقق قيمة مضافة أعلى مقارنة بقطاعى التعدين والنفط، ويساعد على كسر الحلقة فيؤثر بشدة فى الحد من الفقر (أحد متطلبات الشمول)، نتيجة رفع مستوي الدخل ما يؤدى لرفع معدل الإدخار والإستثمار بما يكفي لإستدامة النمو ذاتياً، فالإفتقار للتحول الهيكلي في الاتجاه الصحيح يعوق أثر النمو فى الحد من الفقر.[1]

أ- علاقة التكوين القطاعى بالعمالة فى جنوب أفريقيا

يتبع هيكل العمالة هيكل الإقتصاد قطاعيا، فخلال 1970/ 2009 إنخفضت نسب القطاعات الأولية والتصنيع بشكل مطرد فى الناتج المحلى، مقابل إرتفاع للخدمات بأكثر من النصف، تبعتها عمالة القطاعات فى نفس الإتجاهات،[2] ولأن أحد شروط التحول الهيكلى إنتقال العمالة من الأنشطة منخفضة الإنتاجية لأنشطة الإنتاجية الأعلى، بما يعنى أن التصنيع آداة تحقيق التنمية الشاملة الرئيسية، لذا فأن إنخفاض كثافة عمالة قطاع التصنيع في جنوب أفريقيا مقابل إرتفاع عمالة الخدمات يمثل إتجاه مقلق على المستوى الهيكلي،[3] يوضح جدول1 أن نسب العمالة القطاعية تتبع نفس مسار الهيكل القطاعى.

جدول 1 : نسبة العمالة حسب القطاع فى جنوب أفريقيا 2010/ 2019

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
زراعة	4.83	4.98	4.65	5.61	5.57	5.28	5.16	5.28
صناعة	23.44	23.51	23.42	23.83	23.33	23.34	23.13	22.31
خدمات	71.73	71.51	71.94	70.57	71.1	71.38	71.71	72.41

Source:www.statista.com/statistics/578944/employment-by-economic-sector-in-south Africa

[1] Olivier Cadot et al: **Industrialisation and Structural Change:**…Op cit., PP.1-4,

[2] Frikkie Liebenberg and Johann Kirsten: **South Africa: Coping with Structural Changes** Available at: https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/2530/Liebenberg_South(2006).pdf;jsessionid=F45CE71B8A1224B7E77C81388FCDA64B?sequence=1) P. 196

[3] J. W. Fedderke: Op cit., P.21

مـن الجـدول يلاحـظ إنخفـاض مسـاهمة القطاعـات الأوليـة المسـتمر، فقـد ارتفـع التصنيع بداية من 1970ثم بدأ ينخفض ويثبت نسبيا بداية من التسعينيات، بينما كان قطـاع الخدمات يتزايد بثبات، ورغم نمو كافة القطاعات (بالقيمة الحقيقية) تقريبًا منذ 1994، فقد عجز الإقتصاد عن خلق فرص عمل كافية منذ نهاية العنصرية، إنعكس ذلك في ارتفاع مستمر لمعدل البطالة الكلى فحقق أعلى مستوى بـ 27.7٪ فى 2017، بحوالي 5.9 مليون فرد، لأن نمو قطاعات الإنتاج اللازمة لإستدامة النمو وخلق فرص العمل، كانت أبطأ بكثير من الخدمات،[1] فإنعكس تأثير هيمنة الخدمات على إقتصاد جنوب أفريقيا على نمو العمالة، فقد تعرض القطاع الأولي لأكبر فقد للوظائف خلال الفترة، وإنخفض معدل عمالته بحدة، أما قطاع الصناعة (الثانوى) فكان الوحيد الذي فقد وظـائف بـرغم نمـو عمالتـة مدفوعـة بقطـاع البنـاء، ولكـن بـوتيرة أبطـأ مـن نمـو العمالـة الكلـى، ويثير إستمرار إنخفاض عمالـة التصنيع القلق، بإنخفاضـه مـن 27.25٪ عـام 2000 إلى 22.31٪ عام 2019، بينما حقق قطاع الخدمات الأداء الأفضل من حيث نمو العمالة، حيث نما بمعدل أسرع بثلاث مرات تقريباً من نمو العمالة الكلي، وزادت حصته من العمالة خلال الفترة.[2]

خـلال الفترة 2014/2001 تحولت قطاعات قابلـة للتداول مثل الزراعة والتصنيع والتعدين لقطاعات غير اقابلة للتداول وتحديدا الخدمات المالية،التغير الأكثر وضوحا خلال الفترة هو تراجع نسبة التعدين: من 12٪ فى الناتج المحلى إلى 8٪، بانخفاض قدره 33٪ مايشير لإنخفاض إعتماد جنوب أفريقيا على التعدين كمحرك رئيسي للنمو، رغم وجوده كلاعب مؤثر في الإقتصاد، كما إنخفض التصنيع بنسبة 20٪ منذ2001.[3]

---

[1] Department of Trade and Industry: **Industrial Policy Action Plan ...**Op Cit.,P.16

[2]Haroon Bhorat and Christopher Rooney**: State Of Manufacturing In South Africa** … Op cit.,PP.2-5, See also:

- J.W.Fedderke: **Competition, industrial structure and economic growth** (Pretoria: National Treasury of South Africa, Economic Research Southern Africa (ERSA), February 2013) P.3
- Anna Lucía Alfaro et al:Op Cit. p.4

[3]Haroon Bhorat and Christopher Rooney**: State Of Manufacturing in South ….** Op Cit.PP.2-5, See also:

ب- دور الإحتكارات وقصور التحول الهيكلي

اتضحت أوجه قصور النظام العنصرى أواخر الثمانينيات، وعدم قدرته على البقاء إقتصاديا أو سياسيا، وسعت الإحتكارات لعمل تسوية سياسية لحقبة ما بعد العنصرية تضمن إعادة هيكلة لاتضر مصالحها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ولإستعادة ربحيتها، وبذلت جهدًا مكثفًا للتأثير على إتجاه السياسة الإقتصادية للنظام الجديد، فأقامت علاقات مع قادة حزب المؤتمر الأفريقى، وضغطت بشدة بواسطة "مؤسسة جنوب إفريقيا"[1] للتأثير على مرحلة الإنتقال،"وإنعكست ذلك فى مشروع دستور 1993، تمثلت فى مواد حماية حقوق الملكية وإستقلال البنك المركزي وإصلاحات إقتصادية (كإزالة ضوابط الصرف، وكبح التضخم والرقابة المالية وتحرير التجارة وسوق العمل) وتشييد نمط أنجلو أمريكي لجذب المستثمرين الأجانب"، وتمت التسوية السياسية فعليا في 1994، وبالتالي يمكن اعتبار تلك الفترة فترة إنتقالية للديموقراطية.[2]

لم تحقق تلك التسوية الرخاء والعدالة للأغلبية، بإعتبارها مواءمة ترسخ الوضع الإقتصادي القائم، بصياغة سياسات إقتصادية تعزز الوضع القائم بدلاً من تغييره، بتبيها رؤية ترى أن المشكلة هى العنصرية وليس هيكل الإقتصاد ذاته، القائم على الموارد ومايتصل بها من أنشطة، وخدمات منخفضة القيمة، وتصنيع ضعيف الأداء، ما أدى لبطء التحول الهيكلي، نتيجة إستمرار هيكل الإقتصاد الموروث، بتأثير الزراعة على باقى الأنشطة كذلك دعم الدولة لبعض صناعات كثيفة الموارد، ما أدى لإستمرار نسب البطالة المرتفعة (طبقا للتعريف الضيق 26.7٪ وللتعريف الأوسع 36.3٪،

- Anna Lucía Alfaro et al:Op Cit. p.4

[1] تجمع أكبر 50 من أكبر التكتلات الجنوب أفريقية، بقيادة الأنجلو أمريكية وريتشمونت/ رامبرانت (أصبحت الآن Remgro).

[2] Nimrod Zalk: **Engineering Deindustrialisation** PP.12-13, See also:

- Aying Liu and David S. Saal: **An Input Output Analysis of Structural Change in Apartheid EraSouth Africa: 1975-93**, October 1999 Available at: (https://www.researchgate.net/publication/24078727_Structural_Change_in_Apartheid-era_South_Africa_1975-93/link/00b7d529c767ab5571000000/download) P.3

وظلت بطالة الشباب عند مستوى 38.6٪ بنهاية 2017)، إضافة لقصور الخدمات الأساسية، مع أعلى مستوي تفاوت دخل وتركيز للثروة، ومعدل فقر مرتفع حيث يعيش (55.5 ٪) تحت خط الفقر (أقل من 992 راند للفرد شهريا).[1]

ج- إتجاه التحول الهيكلى

يمكن معرفة إتجاه التحول الهيكلى من خلال تغير المؤشرات التى تؤكد قصوره فى جنوب أفريقيا، بالرجوع للتكوين القطاعي للناتج المحلى الإجمالى، والقيمة المضافة للتصنيع كنسبة من GDP، ونسبة العمالة حسب القطاع فى جنوب أفريقيا، اتضح ما يلى:

- فيما يخص مساهمة القطاع فى الناتج، ساهمت الزراعة (1.98٪ :2.53٪) والصناعة (24.47٪ :23.42٪) على التوالى، مقابل مساهمة الخدمات (64.3٪: 64.57٪) خلال 2020/2010، ما يشير لارتفاع مساهمة الخدمات لباقى القطاعات.
- بالنسبة لهيكل العمالة تستحوذ عمالة الخدمات على 72.4٪ من إجمالى العمالة مقابل 5.3٪ للزراعة و22.3٪ للصناعة فى 2019، بينما هبطت عمالة التصنيع من 27.3٪ لـ 22.3٪ خلال 2019/2000.
- بالنسبة لقيمة التصنيع المضافة كنسبة من الناتج المحلى فقد إنخفضت من 17.5٪ عام 2000 إلى 11.5٪ عام 2020.

وهى نفس الإتجاهات التى إستخلصتها إحدى الدراسات التى قامت يتتبع الظاهرة خلال 1970/ 2004، بأن هناك إنخفاض متتالى للقيمة المضافة لكافة القطاعت لصالح قطاع الخدمات، كذلك إنخفاض لأعداد العمالة فى قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والتصنيع والبناء لصالح إرتفاع متتالي وقوي لقطاع الخدمات، بما يعنى أن التحول الهيكلى كان من القطاعات الأولية للخدمات دون المرور بالتصنيع، وهى سمة تراجع التصنيع المبكر الذى شهدته جنوب افريقيا منذ السبعينيات.[2]

[1] Jason Bell et al: Op cit., P. i, P.1

[2] Frikkie Liebenberg and Johann Kirsten: **South Africa: Coping with Structural** ... Op cit., P. 196

ثالثا: مواجهة تحديات التحول الهيكلي فى جنوب أفريقيا

وضعت جنوب أفريقيا رؤيتها للتنمية والتحول الهيكلي فى وثائق إستراتيجية عديدة، ولكنها لم تنجح فى تطبيقها بسبب قصور التنفيذ والمتابعة، ولأن الرؤية لم توجه لتحول هيكلى يتم بواسطة الإنتقال القطاعي والتعميق القطاعى،[1] أو مواجهة الخيارات الصعبة للتنمية والتحول فى السياق الخاص للدولة، ما يتطلب:

أ- **بناء تحالف واسع لإعادة التصنيع مقابل إئتلاف النخب الضيق،** يركز على الإستثمار المنتج وتوسيع المشاركة، حيث يتطلب إعادة التصنيع إستثمار عام وخاص وريادة أعمال.

ب- **الإلتزام بالتحول الهيكلي وتعزيز الهياكل الحكومية الهشة،** برؤية يتكامل التصنيع فيها مع التخطيط الشامل، إستنادا لفهم الديناميكيات والفرص القطاعية والتحديات والفرص.

ج- **فهم ومتابعة الفرص الإقليمية،** بمعنى الإلتزام برؤية إقليمية مشتركة للتنمية الصناعية ، تأخذ أهمية الجنوب الأفريقي في الحسبان، لذلك يجب توافق عملية إعادة التصنيع في جنوب أفريقيا مع إستراتيجية التنمية الصناعية الإقليمية لجماعة السادك.

د- **التحفيز والإستثمار في تنمية القدرات،** للتعامل مع الثورة الصناعية الرابعة، وفى ظل تدنى مستوى الإستثمار، يتحتم تبني إستراتيجية لبناء القدرات تجمع بين سياسات وحوافز الإستثمار والصناعة والتقنية.

---

[1] الانتقال القطاعي: الانتقال من قطاعات منخفضة الإنتاجية لعالية التعقيد أى من التعدين والزراعة للتصنيع، أما التعميق القطاعى فهو الإنتقال للأنشطة المتقدمة (يشمل الخدمات عالية القيمة والبحث والتطوير والتصنيع) والارتقاء لأنشطة عالية القيمة المضافة. للمزيد انظر:

- Amirah El-Haddad: Breaking the Shackles: The Structural Challenge of Growth and Transformation for Egypt's Industrial Sector, In: The European Investment Bank: **Structural Transformation and Industrial Policy**: A Comparative Analysis of Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey and Case Studies, Executive summary (Luxembourg: The European Investment Bank www.eib.org/femip , 2015) P.71

هـ – **مواجهة التركيز**، بتغيير صورة الملكية والسيطرة، بالتعامل مباشرة مع البنية المركزة للإقتصاد، واستيعاب رواد الأعمال السود، لتقليل عدم المساواة التى فشل فيها السوق.

و– **سياسة إقتصاد كلي توجه لخدمة التصنيع**، تضمن إستدامة عائد الموارد الطبيعية، وتحافظ علي سعر صرف مناسب، وتعالج التضخم لمواجهة تقلب تدفقات رأس المال، وتعطى أولوية للإستثمار طويل الأجل.[1]

رابعا: تقييم أثر التصنيع على التحول الهيكلي والتنمية الشاملة فى جنوب أفريقيا

يقاس التحول الهيكلي بإرتفاع القيمة المضافة وإنخفاض البطالة، فمسار التحول الهيكلى يولد المزيد من النمو وإرتفاع مستويات العمالة، لذا يعد التصنيع محور التنمية الشاملة، إلا أن الهيمنة الإقتصادية لقطاع الموارد كثيف رأس المال والطاقة فى جنوب أفريقيا، يتطلب فهم أفضل للقنوات المباشرة وغير المباشرة التي يمكن من خلالها لنمو التصنيع زيادة فرص العمل لأقصى حد على مستوى الاقتصاد.

مقارنة بآداء دول الدخل المتوسط المرتفع التى يتميز التصنيع فيها بإرتفاع القيمة المضافة، يعد آداء تصنيع جنوب أفريقيا للفترة بعد 1994ضعيفًا، سواء من حيث الناتج المحلى للفرد أونمو قيمة التصنيع المضافة أو نسبة القيمة المضافة للناتج المحلى أوالسلع المصنعة (٪من صادرات السلع) أو صادرات التقنية العالية (٪ من الصادرات المصنعة)، حيث يلاحظ فى حالة جنوب أفريقيا إنخفاض عمالة التصنيع، زيادة حصة القيمة المضافة الأجنبية في صادرات جميع قطاعات التصنيع، ما يعني زيادة تغلغل واردات المدخلات الوسيطة، مايعد دليل علي فشل التحول وتراجع مبكر للتصنيع.[2]

يمكن القول أن التحول الهيكلى بقيادة الخدمات وتراجع التصنيع إرتبط بعدم المساواة، حيث أن نسبة كبيرة من عمالة الخدمات التى إرتفعت بشدة فيما بعد الفصل

[1] Jason Bell et al: Op cit., PP. ii – ix.
[2] Nimrod Zalk: **What is the role of manufacturing** Op cit., P.6
-Jason Bell et al: Op cit., PP. ii – ix ,PP.5-11

العنصري، كان فى شكل عمالة خدمات مؤقتة تقوم بأنشطة كالتنظيف أو الأمن بالقطاع الرسمي، وشكلت 61٪ من إجمالي عمالة الخدمات فى 2014، فى حين حدث نمو في العمالة الماهرة في القطاع، خلال 2012/2001 جاء أكثر من 70٪ من الزيادة في التوظيف في القطاع الثالث من عمالة متوسطة وعالية المهارات، حيث شكلت العمالة عالية المهارة ذات الأجر المرتفع حوالى 30٪ منها في 2012، لذلك أدى زيادة الطلب على تلك النوعية من العمالة المرتبطة بالتحول الهيكلي بقيدة الخدمات، لتفاقم مشكلة البطالة في جنوب أفريقيا، بسبب الطلب غير الكافي على العمالة منخفضة المهارة، ماأدى لبلوغ بطالة للبيض 7.6٪ (ربع معدل السود 32.4 ٪)، [1] ولتقييم أثر التصنيع على التحول الهيكلي من حيث النمو والفقر وعدم المساواة والعمالة في جنوب أفريقيا، سنتطرق لفترات تاريخها الاقتصادي: فترة إنطلاق التصنيع، فترة التراجع، فترة ما بعد الفصل العنصري 1994 للوقت الحاضر.

أولا: تحقيق النمو الإقتصادى

تمتعت جنوب أفريقيا حتى أوائل السبعينيات تقريبًا بتحول هيكلي معزز للنمو، فشهدت تسارع للنمو والتصنيع، تجاوز فيه نمو الصناعة نمو إجمالى الزراعة والتعدين، ثم حدث تراجع تصنيع مبكر وإنخفاض للنمو، بسبب سوء ظروف الاقتصاد العالمي، فاقمها الإضطرابات السياسية، خلال 93/1975 فإتسم هيكل الإقتصاد بعدم التوازن، نتيجة إنخفاض الإستثمار ما أدى لإنخفاض معدل النمو، وكان للإستهلاك والتصدير الأثر الأكبر فى النمو رغم الإنخفاض مقارنة بالدول الناشئة، ولكن بعد الفصل العنصري، حدث تحول هيكلي بقيادة الخدمات، التى أصبحت المحرك الأساسي للنمو والتوظيف، بينما تراجعت باقى القطاعات.

أ- النمو فى فترة إنطلاق التصنيع (1980/1960)

اتسمت السبعينيات بنمو واضح رغم النظام العنصري، بإتباعه سياسة التصنيع لإحلال الواردات، لتفضيلها الصناعة كثيفة رأس المال، وبإعتبارها فترة زيادة العزلة

[1] Haroon Bhorat, et al: **Structural transformation,..** Op cit., PP.4-17

الدولية ، وضخامة والإستثمار في الصناعات الهامة إستراتيجيًا (زيادة من 19٪ في 1971 لـ 46٪ في 1980)، مقارنة بكوريا الجنوبية كان القطاع الصناعي أول الفترة أكثر نضجا وتنوعا وتوسعا فى التصنيع، نتيجة الإستفادة بفعالية من السوق الداخلي ووفرة الموارد.

تحقق أعلى معدل نمو في تاريخ جنوب أفريقيا بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي، ثم إنخفض بعدها، وغالبًا ما يشار لتلك الفترة "بالعصر الذهبي للنمو"، فقد كان نمو التصنيع أعلى من نمو الناتج المحلى الحقيقي (7.3٪ مقابل 4.7٪ على التوالي)، تزامن ذلك مع نمو سريع لعمالة التصنيع الرسمي بمعدل سنوي مركب بلغ 4.2٪ بين 1948/ 1975 (مقابل 0.5٪ و- 1.5٪ خلال 1976/ 1991 و2012/1994 على التوالي)، إلا أن نمو السبعينيات فقد زخمه نتيجة تدهور التصنيع و أزمة النفط، فتباطأ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي من أعلى قيمة3.4٪ فى1965 إلى 1.2٪ فى 1975حتى وصل للسالب- 0.9٪ فى 1985.[1]

1- الإنتاجية خلال فترة الإنطلاق

خلال الفترة إنخفضت تكلفة رأس المال للعمالة بنسبة 50٪، وزاد الأجر لجميع السكان، وزاد إجمالي إنتاجية العمل بأكثر من الضعف، بمتوسط نمو 3.6٪ سنويا، وكانت الزراعة الأسرع زيادة حيث زادت إنتاجية العمل بها تقريبًا ثلاث مرات في1981، مدفوعة بانخفاض كبير لعمالة للقطاع خلال الفترة، إلا أنها بالأرقام المطلقة تظل جزء يسير مقارنة باقى القطاعات، ففى السبعينيات كانت أقل زيادة لإنتاجية للعمل في الصناعة غير التحويلية والخدمات، بسبب تكثيف رأس المال رغم انخفاض إنتاجيته، نتيجة مزيج الإعفاء الضريبي وإعانات الأستثمار وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية، لدعم قدرة الشركات المملوكة للدولة التنافسية مع الشركات الأجنبية التى لديها إمكانية الوصول للتمويل الأوروبي الأرخص، وأساليب الإنتاج الآلية للغاية، وتوظيفها لقلة من البيض المهرة، وكثير من العمال السود غير المهرة والأرخص.

[1] Aying Liu and David S. Saal:Op cit., PP. 2-18 See also:
- Trevor Bell And Nkosi Madula Niep: Op cit.,P.8
- Haroon Bhorat, et al: **Structural transformation, …** Op cit., PP.2-4

2- الصادرات خلال فترة إنطلاق

ارتفعت الصادرات خلال الفترة بنسبة 5٪ سنويًا خلال 1965/ 1970 وصولا إلى 12.4٪ خلال1980/1970، مدفوعة بزيادة سعر الذهب وباقى المعادن فإرتفع سعر الراند بشدة وتغيرت نسبيا أسعار السلع المصنعة فإنخفضت قدرتها التنافسية، ما أدى لتغير هيكل الصادرات بتراجع نسب الصناعة الخفيفة كالأغذية والمشروبات والتبغ، تزامن ذلك مع حماية صادرات السلع القائمة على الموارد (كالآلات والحديد والصلب والورق) مع إرتفاع الأسعار دوليا، فنمت حصتها في الصادرات المصنعة من 24.3٪ إلى 37.1٪.

ب-النمو خلال فترة الانخفاض وتراجع التصنيع (1993/1981)

بدأ الركود منذ الثمانينيات بسبب إنخفاض سعر الذهب والمعادن وأوجه قصور نظام الفصل العنصري[1]، وعدم الإستقرار السياسي وهروب الرأسمال الأجنبي (4.1٪ سنويًا من الناتج المحلى) نتيجة تزايد الضغوط والمقاطعة الخارجية، إلا أن الإنفاق العسكري إستوعب جزء كبير من الموارد، خلال 1988/1981إنخفض الإستثمار الفعلي في الصناعات الإستراتيجية والإستثمار الخاص 12٪ والإستثمار العام 41٪، والإستثمار الكلى 25٪، ما أدى مباشرة لإنخفاض مستوى الإنتاج وتباطأ النمو الاقتصادي، فتقلص نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقي لكل فترة خمس سنوات بين 1995/1980 بسبب الركود، وجزئيا نتيجة أزمات النفط، ما أدى لزيادة كبيرة للديون وإنخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بشدة خلال 1992/1985، لمواجهة الركود تغيرت السياسة الإقتصادية بشكل كبير، فإزيلت عديد من قيود تنقل العمال السود وتوظيفهم، والتحول لسياسة صناعية أكثر توجهاً للتصدير ترتكز على دعم الصادرات، فاتسمت الثمانينيات بتخفيف قيود الفصل العنصري الإقتصادية وسياسات تشجيع الصادرات.

[1] تزايد العزلة الدولية، تكلفة الحفاظ على النظام، توجيه جزء كبير من الإستثمار لأنشطة غير مجدية اقتصاديًا مثل الأسلحة والنفط الصناعي.

1- الإنتاجية خلال فترة التراجع 1994/1981

انخفضت إنتاجية العمل بأكثر من 20٪ لكل القطاعات، فإنخفض التصنيع بنحو 15٪، وأخذت الصناعة غير التحويلية نفس المسار من حيث القيمة المضافة والعمالة لتنخفض إنتاجيتها 24٪، تستثنى الخدمات من الإنخفاض فقد إتخذت نفس مسارها قبل 1981 فشهدت نمو إنتاجية 29٪ وتحول هيكلي مقرونًا بزيادة العمالة، كذلك شهدت إنتاجية قطاعية أعلى من المتوسط .

2- الصادرات خلال فترة التراجع

بحلول منتصف الثمانينيات، انعكس تراجع التصنيع والإنهيار العام للاقتصاد، في أداء جنوب أفريقيا السيئ في أسواق التصدير، شكلت الصادرات الصناعية أقل من خمس الصادرات، ونمت34٪ فقط مقارنة بـ 169٪ للأرجنتين ، و385٪ للبرازيل، و1887٪ لبوتسوانا، ارتبط إنخفاض الصادرات الصناعية بتزايد المنافسة فى السوق العالمي من الدول الصناعية الناشئة (NICs)، وبالعقوبات على نظام الفصل العنصري.[1]

ج- النمو فى فترة ما بعد الفصل العنصري (1994 حتى الآن)

بتفكيك النظام العنصرى في 1994 وإلغاء العقوبات، زاد الإستثمار الأجنبي المباشر، وخفضت تعرفة معظم القطاعات، فأصبح نمو الإقتصاد قوياً نسبياً، من مستوى منخفض (0.9٪ سنويًا) في 1995/1990، بلغ متوسط نمو الناتج أكثر من 3٪ لفترتى 2005/2000 و2010/2005، قبل أن يتراجع خلال العقد الأول من القرن الحالي، بسبب إستمرار الهيكل الموروث الذى يوجه مكاسب النمو لشريحة صغيرة من السكان.

1- الإنتاجية خلال فترة مابعد الفصل العنصرى

انتعشت إنتاجية العمل خلال 2011/1994، فارتفعت إلى 43.1٪ في 2004 متجاوزة ذروة 1981، وكان الإرتفاع لكل القطاعات، ولا سيما الصناعة غير التحويلية

[1] Haroon Bhorat,et al: **Structural transformation,** Op cit., PP.6-11 See also:
- Aying Liu and David S. Saal:Op cit., PP. 2-3

(47.9٪) برغم أنها شهدت ضعفًا منذ 2000، والتصنيع (44.1٪) والخدمات (38.5٪)، كانت تلك الزيادة مدفوعة بتغيرات داخل القطاع وليس بين القطاعات، خلال الفترة زادت كثافة وإنتاجية رأس المال، وإن كان لأسباب مغايرة لما كان في الستينيات والسبعينيات، فبعد 1995 تم تحفيز الإنتاجية بدرجة أقل عبر دعم الدولة (مثل سعر الفائدة السلبي) نتيجة إرتفاع تكلفة العمالة ونقص المهارات، وأصبح التصنيع آليا بشكل متزايد حتى مع ارتفاع معدل البطالة.

2 – تنوع الصادرات خلال فترة مابعد الفصل العنصرى

خلال الفترة بذلت جهود لتنمية الصادرات وتحسين نموها بتنويع هيكلها المكون من سلع التقنية المنخفضة وسلع ذات روابط ضعيفة بباقى السلع المصنعة (المعادن والخضروات والمواد الغذائية والكيماويات)، ففي 2016 زاد عدد السلع المصدرة مثل (السيارات الكاملة ومعدات التعدين والمحولات)، لم تحقق الجهود أهدافها بشكل كاف، ما أدى لنتيجتين، الأولى عجز ميزان المدفوعات وضغوط تضخمية وبالتالى سياسات نقدية مقيدة، والثانية تأثير مثبط على العمالة لأن القطاعات القائدة للنمو كانت أكثر كثافة نسبيًا للمهارات، عموما يشير التقييم لإخفاق هائل في تحقيق النمو المأمول في مجالات مثل الآلات والمعدات، لعدم إكتمال بناء القدرات.

ثانيا: الفقر وعدم المساواة

خلال الإستعمار والفصل العنصري تسم الإزدهار الإقتصادي بتحول هيكلي معزز للنمو مع تزايد عدم المساواة، نتيجة سياسة تمييزية هدفها تحقيق مستوي معيشة مرتفع للبيض والحد من آفاق السود الإقتصادية، ما أفاد البيض بشكل غير متناسب مع تعدادهم.

أ– الفقر وعدم المساواة خلال فترة إنطلاق التصنيع (قبل 1981)

لم يكن عدم المساواة خلال الفترة مستقرا، ففى أولها كان معامل جيني 54.9، وعلى مدار عقدين تاليين تقلب جيني فإرتفع إلى 65.2 في1975 ثم أنخفض إلى 53.3 في 1980، كأدنى مستوى خلال الفترة، بينما شهد إنخفاض كبير لعدم المساواة

فى نهايتها قدر بـ 63.8 في 1993، مايشير لعلاقة عكسية بين عدم المساواة والتحول الهيكلي بقيادة التصنيع، نتيجة إنخفاض التصنيع من القيمة المضافة والعمالة، عكس العلاقة الطردية مع قطاع الخدمات، بزيادة واضحة لحصته من القيمة المضافة والعمالة خلال الفترة.

ب- الأجور فى فترة إنطلاق التصنيع

ارتبطت فترة العنصرية بفجوة أجور عرقية هائلة، ونتيجة تغير المشهد السياسي وتزايد قوة نقابات العمال ومستوى تعليم السود، زادت الأجور وتقلصت الفجوة خلال الفترة، رغم أن المستفيد الرئيسي من زيادة الأجور هم البيض، بسبب تزايد الحاجة لعمال مهرة، إلا أن متوسط أجور السود في التعدين تضاعف أيضا ثلاث مرات (زيادة 184٪) تقريبًا خلال 1980/1972، كما شهدت أجور التصنيع والبناء زيادة كبيرة، واستمر التقلص خلال 1994/1980 بزيادة أجور التصنيع للسود من 23٪ إلى 29٪ من أجور البيض، ما أدى لأن أصبح متوسط دخل السود للفرد من 8.5٪ إلى 13.5٪ من دخل البيض خلال الفترة.

ج- عدم المساواة خلال فترة تراجع التصنيع

أسهم عدم مساواة الدخل حسب اللون بـ 62٪ من عدم المساواة الكلى في 1975، فى حين تغير دافع عدم المساواة في1996، فساهم عدم المساواة داخل المجموعة بـ 67٪ من عدم المساواة الكلى، بشكل عام إستمر نمط عدم المساواة والبطالة والفقر بعد العنصرية، رغم إنخفاض الفقر وزيادة أجور السود، فقد استمر إرتفاع عدم المساواة والبطالة، لتشهد نهاية الفترة إرتفاع ضخم لعدم المساواة، نتيجة إنخفاض حصة التصنيع من القيمة المضافة والعمالة، مايشير لعلاقة عكسية بين عدم المساواة والتحول الهيكلي بقيادة التصنيع، عكس العلاقة الطردية إذا كان بقيادة قطاع الخدمات، وزيادة حصتة من القيمة المضافة والعمالة.[1]

[1] Haroon Bhorat, et al: **Structural transformation, …** Op cit., PP.10-19
- Jason Bell et al: Op cit.,P.12

1- تفاوت الدخل خلال فترة تراجع التصنيع

تظهر النتائج أن دخل للسود خلال الفترة 1996/1970 ارتفع بقوة من قاعدة منخفضة جدًا مقارنة بباقى السكان، نتيجة إنخفاض دخل للبيض لإنخفاض عددهم، فلم تزد نسبة إجمالي دخل السود كثيرا، بل زادت حصة دخل البيض بشكل طفيف، حيث لايتناسب نمو دخل السود مع نمو نسبتهم فى السكان، فكان نمو نسبة دخل البيض الطفيف مصحوب بانخفاض نسبتهم في السكان، فزاد دخلهم من تسعة أضعاف دخل السود في1996 إلى 11 ضعف في 2001، عكس اتجاه الفترة 1996/1970، والذي أظهر تناقص التفاوت خلال الفترة، ولذا فإن حركة نسب التفاوت خلال 2001/1996 تتناقض مع تناقص نسبتة خلال1996/1970.[1]

2-الأجور خلال فترة تراجع التصنيع

خلال الفترة إستمرت فجوة الأجور العرقية في التقلص، حيث زادت أجور السود في التصنيع من 23٪ من أجور البيض في 1980لـ29٪ في 1994، وقد انعكس هذا في إجمالي الدخل، حيث ارتفع دخل السود كنسبة من دخل البيض من 8.5٪ في 1980 لـ 13.5٪ في 1995، وأدى تباطؤ نمو العمالة وزيادة فرص التنقل المهني للسود، لإرتفاع معدل البطالة خلال الفترة، بحلول 1994 لم يتمكن حوالي نصف السكان النشطين اقتصاديًا من العثور على عمل في القطاع الرسمي.

د- عدم المساواة خلال فترة ما بعد الفصل العنصري

رغم تفكيك التشريع التمييزي، لم يتغير نمط عدم المساواة والبطالة والفقر بعد العنصرية، فبرغم إنخفاض الفقر وزيادة أجور السود، أستمر عدم المساواة والبطالة في الارتفاع مع إنخفاض خلال الفترة 1980/ 1993 فقط، حيث إتسم معامل جينى بالتذبذب حيث بلغ **54.9** فى 1960 ليرتفع إلى65.2 فى 1975، لينخفض إلى 53.3

[1] Murray Leibbrandt, Ingrid Woolard & Christopher Woolard :**Poverty and Inequality Dynamics in South Africa: Post-apartheid Developments in the Light of the Long-Run Legacy,**Southern Africa Labour & Development Research Unit, University of Cape Town, South Africa **,** Prepared for the IPC- DRCLAS workshop,Brasilia , 2007, P.6

فى 1980، ثم إرتفع إلى 63.8 فى 1993، ووصل إلى 69.3 في 2015، [1] تأتي هذه الزيادة بشكل أساسي من زيادة عدم المساواة داخل العرق بين السود، حيث نجح بعضهم في التقدم اقتصاديًا، وبالتالى ظلت جنوب أفريقيا أعلى مستوى من عدم مساواة الدخل عالميا (حتى 2017) ، يظهر نمط مماثل من حيث نسب الدخل: حيث حصل أدنى 40٪ من التوزيع على 6٪ من الدخل خلال 1993/ 2015، مقابل إستحواذ أعلى 1٪ على35٪ في 1993و31.4٪ في 2015.

1- الفقر خلال فترة مابعد الفصل العنصرى

حدث تراجع كبير للتصنيع خلال الفترة، ورغم النمو المحقق لم يستفد الفقراء منه، فاستمر معدل الفقر في الإرتفاع، وإن حدث إنخفاض عام في مستوياته خلال الفترة، فقد انخفض عدد الفقراء عند خط 1.9 $ من 29.3٪ فى 1993 إلى 18.8٪ فى 2014، كما انخفض فقر الأصول (السكن- الوصول للمرافق...الخ) أيضا للنصف خلال 1993 /2011، باختصار ارتبط فشل تحول جوهري لمستوي الفقر وعدم المساواة بفشل تحقيق نمو شامل لصالح الفقراء، ويرجع ذلك جزئيا لبطء أداء الإقتصاد لتراجع التصنيع بشدة مقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة، حيث بلغ نمو الإقتصاد ذروته 5.6٪ في 2006، وتباطأ منذ الأزمة المالية العالمية ليسجل نمو بأقل من 2٪ خلال 2020/2015.

2- الأجور خلال فترة مابعد الفصل العنصرى

مازال مستوى الأجور في جنوب أفريقيا يثير الجدل، غالبا لإرتفاعه مقارنة بإنتاجيتة، فبينما يلتزم العمل المنظم بأجر "لائق"، لا يوفر الإقتصاد بقدر كاف توظيف كل من يبحث عن عمل بهذا المستوى من الأجر، وحتى 2016 لم تتدخل الدولة لوضع حد ادنى للأجور، ألا أنه في 2016 تمت التوصية بوضع حد أدنى للأجور بواقع 20 راند للساعة (1.37 يورو) مع مراجعته سنويًا، وقد تم تطبيقه اعتبارًا من 2019، طبقا للقانون يتم رفع النسبة تدريجيا إلى 100٪ خلال عامين من التنفيذ، من

[1] Haroon Bhorat, e tal: **Structural transformation, …** Op cit., PP.10-19

المحتمل أن يؤثر ذلك على 6 مليون عامل، حوالى نصف العاملين بأجر، معظمهم من العمال ذوي المهارات المنخفضة.

ثالثا: القيمة المضافة والإنتاجية والعمالة:

عند تقييم دور التصنيع في الاقتصاد يستخدم الإقتصاديون والإحصائيون نسبًا مختلفة، أهمها القيمة المضافة للتصنيع (MVA)، ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلى، عالميا لدى أفريقيا أقل قيمة مضافة للتصنيع (11٪ خلال 2015/1995)، فى حين تحقق جنوب أفريقيا ومصر نسبا أعلى، يستمر إنخفاض قيمة التصنيع المضافة لدول أفريقيا عموما منذ عام 1990 كما يظهر فى الجدول التالي.

جدول2: قيمة التصنيع المضافة لبعض دول القارة (٪من إجمالي الناتج لسنوات مختارة)

الدولة	1970	1980	1990	2000	2005	2009
مصر	12.2	17.8	19.4	17.0	16.0	-----
جنوب افريقيا	22.8	21.6	23.6	19.0	18.5	15.1
الجزائر	17.2	10.6	11.4	7.5	5.9	6.1
غانا	13.2	8.1	9.8	10.1	9.5	6.9

Source: **African development indicators**, accessed in June 2012.
Seen at**:** Mike Morris, Judith Fessehaie :The industrialisation challenge for Africa: **(Journal of African Trade 1** (2014) 25 – 36) P.26

ويلاحظ من الجدول إستمرار أنخفاض قيمة التصنيع المضافة فى جنوب أفريقيا منذ السبعينيات من 22.8 فى 1980/1970 إلى 15.1 فى 2009، ولم يتحقق إرتفاع إلا خلال الفترة 2000/1990 بحوالى 23.6 وهى الفترة التى أعقبت زوال العنصرية مباشرة.

أ- القيمة المضافة للتصنيع فى فترة الإنطلاق

باعتبارها فترة التصنيع الأكثر تركيزًا، تسارع نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي، حيث بلغ نمو نسبتها أعلى مستوياته، فبلغ نمو القيمة المضافة والعمالة فى التصنيع الذروة في 1981، وساهم التصنيع بـ 24.5٪ منها و 16.8٪ من العمالة، بالتزامن مع إنخفاض شديد لنسبة الصناعة غير التحويلية وانخفاض طفيف لنسبة الزراعة فى القيمة المضافة، في 1960 تراجعت نسبة الزراعة من العمالة من 48.8٪ لـ 25.9٪ في

1981، بينما كانت العمالة غير الصناعية أعلى بشكل طفيف خلال الفترة ، كان نمو الخدمات كبيرًا أيضًا بإرتفاع نسبته في القيمة المضافة من 47.4٪ لـ 51.6٪ ، وزادت حصة العمالة من 28.7٪ لـ 42.0٪، من حيث التوظيف سيطرت الزراعة منذ 1960، ولكن بحلول الثمانينيات مثلت الخدمات أكبر نسبة عمالة، كان ذلك بداية تراجع معدل النمو والتوجه لركود إقتصادى خاصة التصنيع، الذي إتسمت به الفترة.

ب- القيمة المضافة خلال فترة تراجع التصنيع:

حقق قطاعا التصنيع والتعدين زيادة في حصتهما من إجمالي القيمة المضافة، ولعبا دورًا جوهريًا في التنمية حتى 1981، لكن إنخفاضهما لاحقا يدل على عدم القدرة على لعب هذا الدور، فخلال طفرة أسعار السلع الأولية فى السبعينيات، بدأ تراجع لقيمة التصنيع المضافة ونمو الناتج المحلى الإجمالى، و خلال هذه الفترة حدث تراجع كبير لقطاع التصنيع مقارنة ببقية الاقتصاد، وإنخفضت نسبته فى القيمة المضافة بأكثر من 6٪ لـ 18.3٪ فـي 2011، وحصـته مـن العمالـة بـأكثر مـن 5٪ لـ 11.6٪، كمـا انخفضت حصتة من إجمالي العمالة من 16.5٪ لـ 13.5٪ خلال 1993/1981، شهد قطاع المرافق والخدمات فقط نموًا لحصة العمالة خلال الفترة ، في 1980 ساهم القطاع بنسبة 42٪ من العمالة، وبحلول 1993 إرتفعت لـ 51.9٪.

ج- القيمة المضافة خلال فترة مابعد الفصل العنصرى

بعد عقود العزلة وبدء الإندماج فى الإقتصاد العالمى، منحت مزايا وأجور البيض المرتفعة للجميع، وإنخفضت قيمة التصنيع المضافة فقد كانت23.6٪ عام 1990 بلغت 17٪ عام 2000 وأستمر ت بعدها فى الإنخفاض كما هو موضح فى جدول1، كما انخفض التعدين والتصنيع بنسبة الثلث والخمس على التوالي خلال 2014/2001، مقابل مساهمة الخدمات بنسبة 84٪ من نمو إجمالى الناتج المحلى في 1994، حيث توسع قطاع التمويل بنسبة 30٪، ويلاحظ مساهمة خدمات الأعمال بنسبة 21.9٪ في نمو القيمة المضافة في 1993إرتفعت إلى 32.3 ٪ في 2011، إنعكس ذلك التغير على العمالة، فظلت عمالة قطاع الصناعة مستقرة، وتراجعت عمالة القطاع الأولي للنصف، بينما إرتفعت حصة عمالة الخدمات، والتى شكلت ما يقرب من 80٪ من

التغير في العمالة بين 2014/2001، وقد شهدت الفترة زيادة سريعة في العمالة متوسطة المهارة المؤهلة للأعمال الروتينية واليدوية الشائعة في قطاع التصنيع.[1]

د- إستخدام مصفوفة التحليل الرباعى SWOT فى تحليل دور التصنيع فى تحقيق التنمية الشاملة

تساعد المصفوفة فى تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لقطاع التصنيع فى جنوب أفريقيا كما يلى:

أ- نقاط القوة

- الإستقرار النسبى برغم تقلب الطلب على التصنيع بتقلبات الإقتصاد، مع زيادة الكفاءة المكتسبة ، مع القدرة على زيادة إنتاجية العمال والآلات.
- وجود ببنية تحتية عالمية المستوى وقدرات بحث وتطوير وقاعدة تصنيع راسخة.

ب- نقاط الضعف

- إمكانية التأثر سلبا عند الإنكماش الحاد لإعتماد التصنيع على السلع غيرالأساسية.
- تركيز التصنيع بما يعني شدة المنافسة وضيق مساحة نموه، بحيث تكون تكون غير جذابة للوافدين الجدد ولكنها مربحة للقائمين به.
- تقلب أسعار الكهرباء والبنزين، كجزء من السياسات الإقتصادية الكلية.
- العلاقة العدائية بين الحكومة والعمال ورجال الأعمال.

ج- الفرص

- يعتبر قطاع التصنيع الأول من بين القطاعات الثلاثة من حيث مضاعفة القيمة المضافة وخلق فرص العمل وإيرادات الصادرات وتوليد العائد لكل راند مستثمر.

---

[1] Haroon Bhorat, e tal: **Structural transformation,** Op cit.,PP. 4-19, See also:

- OECD**:OECD Economic Surveys South Africa, OVERVIEW,** July 2017 www.oecd.org/eco/surveys/economic-survey-southafrica.htm PP.14-18
- Mike Morris,Judith Fessehaie :The industrialisation challenge Op cit., P.26
- Trevor Bell And Nkosi Madula Niep: Op cit.,P.8
- Aying Liu and David S. Saal:Op cit.,P.13

- وجود فرص في مجالات التكنولوجيا والتكنولوجيا الحيوية، متنامية وهوامش ربح أعلى.
- توافر أسواق متنامية الطبقة المتوسطة فرصًا لمصنعي ومصدرى التقنية لزيادة ربحيتهم.
- القدرة على تحولها كوجهة عمل مستقرة وتنافسية عالميا، الإستفادة من منتجاتها المحلية.

د- التهديدات

- فقدان أو تصدير كثير من وظائف التصنيع لصالح دول أخرى معظمها ذهب للصين.
- تدهور بيئة الأعمال بسبب إرتفاع الأسعار المدارة، كأسعار الكهرباء التى ارتفعت بأكثر من 170٪، مع توقع إستمرار ذلك التصاعد بأكثر من ضعف معدل التضخم المتوقع.
- تعرض السوق المحلي لواردات الدول التي تقدم حوافز وحماية أكبر بكثير لمصنعيها.
- قدرة الدول ذات الإنتاجية العالية ذات الأجور المنخفضة، على توفير عمالة ذات تعليم مرتفع بأجور منخفضة للعمل في قطاع سوق التكنولوجيا الفائقة.
- الحاجة لتقييم ضخامة البنية التحتية وعدم موثوقية إمداد الماء والطاقة الحيوية للتصنيع.
- تكرارالإضرابات نتيجة نظام المفاوضة الجماعية التى تخلق ضغوطًا على التصنيع.[1]

ويتضح من التحليل السابق أن قطاع التصنيع فى جنوب أفريقيا مازال محكوما بقواعد موروثة منذ الفصل العنصرى، رغم محاولات الدولة توسيع وتنويع القطاع،

[1] standardbank.co.za: **SWOT analysis of the manufacturing industry**, What are the key factors that affect the success of the manufacturing industry in South Africa and what regulations do you need to be aware of? https://bizconnect.standardbank.co.za/sectornews/manufacturing/guides/swot-analysis-of-the-manufacturing-industry.aspx , Updated 20 Aug 2019

تحديدا فى إتاحة الفرصة للسود لدخول القطاع، إلا أنه يظل التحدى الأكبر هو التوافق على الأجر العادل، وزيادة إنتاجية العمالة والقطاعات الأولية، وهى القضايا التى تتصل مباشرة بعملية التنمية الشاملة، والتى سيتم تناولها فيما يلى.

خامسا: مسار التصنيع وتحقيق التنمية الشاملة فى جنوب أفريقيا

مع الإقرار بدور رأس المال المادى للنمو، إلا أن تكوين رأس المال البشرى يعد أكثر أهمية لتحقيق التنمية الشاملة، والتى يعد التصنيع والتحول الهيكلى أهم آلياتها، عبر زيادة الإنتاجية والقدرة على الإبتكار وإستخدام التقنية الحديثة، فهناك أدلة كافية على وجود فرق بين "النمو الاقتصادي" (بإعتباره معدل نمو السلع والخدمات المنتجة فى الدولة) والمفهوم الأوسع "للتنمية" حيث يتجاوز تنمية الرأسمال البشري عموما نمو الاقتصاد، لذلك لايجب التركيز على النسبة المستثمره في تنمية الرأسمال البشري من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس، بل على نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة لتحقيق الإنصاف.

أ- **محاور التنمية الشاملة:**

ولتحقيق أبعاد التنمية الشاملة المتمثلة فى البعد الإقتصادى (النمو والفقر والتوزيع)، والإجتماعي (الإدماج والإقصاء والمشاركة)، والسياسي، والبيئي، يتم تبنى المحاور الآتية:

1- تنمية رأس المال البشري بإعتباره عامل إنتاج

إذا إعتبرنا أن الموارد الطبيعية والآلات والعمالة وريادة الأعمال مدخلات الإنتاج، فنصف هذه المدخلات بشري، فالعمل هو جوهر التنافسية لأنه العامل الوحيد الذى يمكن زيادة إنتاجيته الحدية، فكلما زاد مخزون رأس المال البشري كلما زادت الإنتاجية، لذلك تؤثر جودة رأس المال البشري (مهارة العمل) إيجابا على كلا الناتج الاقتصادي والنمو، لذلك يلزم إعطاء الأولوية لتحسين مهارات العمل للمساهمة بشكل إيجابي في الأنشطة الاقتصادية المولدة للقيمة خاصة التصنيع ذو القيمة المضافة الأعلى بين القطاعات.

فيما يخص هيكل عمالة جنوب إفريقيا، يلاحظ أنه مع افتراض ثبات باقى المتغيرات، فأن زيادة العمالة الماهرة 1٪، سترفع الأنتاج الكلى بنسبة 0.046٪ وترفع نموه بنسبة 0.035٪، أما زيادة نسبة العمالة شبه الماهرة بنسبة 1٪ ستؤدي لزيادة الأنتاج الكلى بنسبة 0.019٪ ولكنها تقلل نموه بنسبة 0.034٪، كما تساهم العمالة منخفضة المهارة إيجابيا في كل من الناتج الإجمالي (0.024٪) ونمو الإنتاج (0.058٪)، عموما تشير النتائج إلى أن الأستثمار في تنمية المهارات من شأنه زيادة الأنتاج الكلى ونموه.[1]

2- تسريع التنمية بزيادة القيمة المضافة ودور الإستثمار

تاريخيا كان إرتفاع مستوي نمو الدول الصناعية، مدفوعا لحد كبير بمستوي الإستثمار المرتفع في التصنيع، وإستخدام تقنيات وآلات أكثر تقدماً، ما أدى لزيادة الطاقة الإنتاجية بمعنى زيادة القيمة المضافة، كماأن مسار التصنيع والتراكم المعرفى يعتمدان على توافر قدرات تقنية ومؤسسية مناسبة، ولا يرتبط بتمويل خارجى يهتم فقط بتحقيق الربح وليس إستدامة التنمية، الذى يحافظ عليها الإستثمار الوطنى.

عند مقارنة جنوب أفريقيا بدول الدخل المتوسط الأعلى، نلاحظ ضعف أداء الإقتصاد خلال 2016/1994، ما كان سببا لنمو القيمة التصنيع المضافة بمعدل متوسط قدره 1.6٪ فقط، والناتج المحلى الإجمالى بنسبة 2.9٪، مقابل نسبة 5.5٪ و5٪ للدول المماثلة،[2] حيث إنخفض إجمالى القيمة المضافة من 338.7 مليار راند عام 2009 إلى382.5 مليار راند عام 2013ثم إرتفع تدريجيا بعد ذلك حتى بلغ 384.0 مليار راند فى2017، بينما لم تنخفض القيمة المضافة للتصنيع إلا بعد 2014، مايشير لعدم تأثر التصنيع بالأزمة المالية فى 2009، مايشير لعدم إستدامة نمو القطاع.[3]

---

[1] Aying Liu and David S. Saal:Op cit.,., **P**P.1- **9**

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر: - Jason Bell et al: Op cit., P P. iv-14

[3] https://www.ceicdata.com/en/south-africa/gross-domestic-product-real/za-gdp-real-gross-value-added-at-factor-cost-industry-manufacturing

3- معالجة التفاوت في الدخل

لدي جنوب أفريقيا أعلى مؤشر إستقطاب[1]عالميا، فكما تشير تقديرات 2015 إستحوذ 10٪ من السكان على 71٪ من صافي الثروة، هذا التقسيم يعكس تراث البلاد من الإقصاء العنصري، إضافة لأنه يعكس مستوي عدم المساواة في مجتمعها المستقطب، نخبة صغيرة وطبقة متوسطة صغيرة نسبياً، وطبقة ضخمة من الفقراء، فأقل من ربع السكان (طبقة وسطى20٪ ونخبة 4٪) لم يتعرض لأي موجة فقر بين 2008 و2015، كما يتضح من جدول 36، برغم جهود سياسات إعادة التوزيع فى جنوب أفريقيا، إلا أنالبطء الشديد فى خفض التفاوت المرتفع وخلق فرص العمل، جعلها من أكثر الدول تفاوتا، سواء حسب الدخل أو الاستهلاك، فمعامل جينى فيها أعلى من باقى الدول وبهامش كبير، ولتحقيق الشمولية هناك حاجة لنمو كثيف العمالة، ويتضح ذلك من تباين حجم الطبقات فى جنوب أفريقيا حتى 2015، حيث ينقسم المجتمع إلى 49٪ فقراء مزمنين و13٪ فقراء مؤقتين و14٪ قابلين للفقر، بإجمالى 76٪، فى حين تمثل الطبقة المتوسطة 20٪ والنخبة الثرية 4٪، مايشير لضرورة مواجهة شدة التفاوت فى المجتمع.[2]

كما يتجه تفاوت الدخل الإقليمي للإرتفاع، حيث يتركز النمو في المقاطعات الأكثر تصنيعا، فأغنى ثلاث مقاطعات هي غوتنغ وكوازولو ناتال وويسترن كيب، بينما ينخفض دخل الفرد بوضوح في باقى المقاطعات، باستثناء مقاطعة الكاب الشرقي وفري ستيت، يفسر هذا التفاوت جزئيًا ببطء دورات أسعار المواد الخام، وصعوبة الهجرة الداخلية، مايتطلب توسيع قدرة التصنيع الموجه للتصدير، وتقليل حواجز دخول الموردين المحليين، وتقليل فترة الانتقال من المدرسة للوظيفة، وإنشاء خدمة توظيف عامة واسعة النطاق.

[1] مؤشر الإستقطاب: يقيس الفرق الإقتصادي بين مجموعات السكان وفقا للدخل أو الاستهلاك.

[2] Clarity Editorial (Eds): South Africa Economic Update, Edition 11 (Washington DC: The World Bank, 2018) P.26

4- تعزيز المشاركة وخفض تفاوت الفرص

مسار جنوب أفريقيا الإقتصادي الذى يجمع بين أنخفاض النمو وتزايد البطالة يعني عدم الشمول، ما يتطلب تحول هيكلى إقتصادي لتحقيق تغيير سريع وجوهري في نظم وأنماط الملكية والسيطرة التي تحكم الاقتصاد، لخلق فرص ومشاركة متساوية في الاقتصاد لكافة السكان، وقد ساهم تدخل الدولة في الحد من عدم المساواة في الوصول للفرص، لكن الفوارق لا تزال قائمة، فقد تحسنت معظم مؤشرات الفرص البشرية مؤخرا، ما يعكس إنخفاضًا لعدم المساواة في الفرص، فقد تحقق وصول شبه عام للتعليم الأولى، وهي خطوة ضرورية لتحقيق تكافؤ الفرص بين الأطفال، برغم ذلك إستمر تباين الحصول على التعليم الأساسي والعالي عالي الجودة، والقدرة على إنهاء التعليم الابتدائي في الوقت المحدد، ما يقيد التقدم في هذا المجال.

5- حل معضلة الأجور

يظل تحسين اوضاع العمالة المسار الأكثر فعالية لزيادة الشمولية والحد من الفقر وعدم المساواة، لتقليل أي آثار سلبية محتملة لزيادة الأجور، إلا أن معدل التوظيف المنخفض يعد عقبة أمام الإدماج فى جنوب أفريقيا، حيث أن ممارسات الإحتكارات القوية وتركز الملكية وإستمرار تكثيف رأس المال الذى يتطلب مهارات عالية، وإرتفاع مستوى الأجور مقارنة بالإنتاجية، خاصة أن العمل المنظم يلتزم بأجر "لائق"، مايتسبب فى تفاوت الدخل، لأن باقى القطاعات لايمكنها توظيف كل باحث عن عمل بهذا المستوى من الأجر، وهو ما لايمكن الفقراء من الاستفادة من مسار النمو الحالي، لذا من المهم متابعة الإصلاحات الهيكلية التي تزيد الإنتاجية وتخلق فرص العمل، فمن البديهى أن الحصول على وظيفة جيدة يؤدى للخروج من الفقر(فرديا) والحد من عدم المساواة (جماعيا)، ولأن المشاركة في أسواق العمل والعثور على وظيفة يرتبط بشدة بمستوي التعليم، يشكل العمال المهرة (أقل من خمس العاملين) ويتقاضون خمسة أضعاف متوسط الأجر المقدم لغير المهرة، ولكن خلال 2015/1994 تقلصت الوظائف الرسمية غير الماهرة وشبه الماهرة في جنوب أفريقيا، ما يضع التصنيع كثيف

المهارة في وضع تنافسى ضعيف، ما لم تتمكن القطاعات الأخرى من الوصول لمستوي إنتاجية يتناسب مع مستوي الأجور المرتفعة.

6- تعزيز النمو الأخضر والتحول الهيكلي نحو اقتصاد قائم على المعرفة

جنوب أفريقيا تعد أحد أكثر الإقتصادات كثافة لإصدار غازات الإحتباس الحراري، حيث يمثل الفحم حوالي70٪ من إجمالي إمدادات الطاقة، وإدراكًا للحاجة لتغيير مسار نمو الاقتصاد، إلتزمت الحكومة بخفض إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري بنسبة 42٪ بحلول 2025، وذلك بالتوسع فى استخدام الطاقة المتجددة.[1]

[1] Clarity Editorial (Eds): Op cit., PP.20- 30 See also:

- Republic South Africa**: Manufacturing: Production and sales (Preliminary) January 2021**
(Statistics South Africa Department: Statistical Release P3041.2, Pretoria, 11 March 2021) PP.22-24
- Department of National Treasury: **Economic transformation, inclusive growth, and competitiveness:Towards an Economic Strategy for South Africa (**Pretoria: National Treasury, Economic Policy, 2019) p. 11 www.treasury.gov.za/comm_media/press/2019/Towards%20an%20Economic%20Strategy%20for%20SA.pdf
- OECD**:OECD Economic Surveys South Africa, OVERVIEW,** Op cit., PP.14-18
- Haroon Bhorat, e tal: **Structural transformation, …** Op cit., PP.12-19

- **قائمة المراجع:**

Papers & Researches:

1- Austin Gareth: African Economic Development and Colonial Legacies (**OpenEdition Journals member,** 11 March 2010, Geneva https://journals.openedition.org/poldev/78)

2- Bell Jason et al: **Structural Transformation in South Africa**: Moving towards a smart, open economy for all (Johannesburg University: Industrial Development Think Tank, April 2018, South Africa)

3- Bell Trevor And Nkosi Madula Niep: **Where Has All the Growth Gone?**www.tips.org.za/files/Where_Has_All_the_Growth_GoneSouth_African_Manufacturing_Industy

4- Bhorat Haroon and Christopher Rooney**: State Of Manufacturing In South Africa** (Cape Town: University of Cape Town, Development Policy Research Unit, Working Paper 201702, South Africa, 2017)

5- Bhorat Haroon, e tal: **Structural transformation, inequality, and inclusive growth in South Africa (**Helsinki: United Nations University World Institute for Development Economics Research, Working Paper 2020/50 , April 2020, Finland) https://doi.org/10.35188/UNU-WIDER/2020/807-8

6- Cadot Olivier et al: **Industrialisation and Structural Change: Can Sub-Saharan Africa Develop without Factories?** Working paper No.143, June 2016 available at: https://ferdi.fr/rails/active stor age/disk/ferdi-cadot et al. industrialization and structural change-web_0.pdf _

7- Clark L Nancy :South Africa's state owned companies: a complex history that's seldom told (**The Conversation Africa**,July 18, 2019, https://theconversation.com/south-africas-state-owned-companies-a-complex-history-thats-seldom-told-120152

8- Editorial Clarity (Eds): South Africa Economic Update, Edition 11 (Washington DC: The World Bank, 2018)

9- El-Haddad Amirah: Breaking the Shackles: The Structural Challenge of Growth and Transformation for Egypt's Industrial Sector, In: The European Investment Bank: **Structural Transformation and Industrial Policy**: A Comparative Analysis of Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey and Case Studies, Executive summary

(Luxembourg: The European Investment Bank www.eib.org/femip , 2015)

10- Fedderke J.W.: **Competition, industrial structure and economic growth** (Pretoria: National Treasury of South Africa, Economic Research Southern Africa (ERSA), February 2013)

11- Friderichs T. J., et al: Measuring human capital in South Africa using a socioeconomic status human capital index approach, (Development Southern Africa, **Journal homepage**)

12- Green Phil**: Industrialisation in South Africa: The impact of globalization (**University of East Anglia, MA in Globalisation and International Development, Module: Globalisation, Industrialisation and Development, March 2009)

13-Kenton Will: **What Is Manufacturing?**, 2019 available at: https://www.investopedia.com/terms/m/manufacturing.asp

14- Leibbrandt Murray, Ingrid Woolard & Christopher Woolard :**Poverty and Inequality Dynamics in South Africa: Post-apartheid Developments in the Light of the Long-Run Legacy,**Southern Africa Labour & Development Research Unit, University of Cape Town, South Africa**,** Prepared for the IPC-DRCLAS workshop, Brasilia 11-13 January 2007,

15- Liebenberg Frikkie and Johann Kirsten: **South Africa: Coping with Structural Changes** Available at:

https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/2530/Liebenberg_South(2006).pdf;jsessionid=F45CE71B8A1224B7E77C81388FCDA64B?sequence)

16- Liu Aying and David S. Saal: **An Input Output Analysis of Structural Change in Apartheid EraSouth Africa: 1975-93**, October 1999 Available at:

https://www.researchgate.net/publication/24078727_Structural_Change_in_Apartheid-era_South_Africa_197593/link/00b7d529c767ab

17- Luiz M. John: The Evolution and Fall of the South African Apartheid State: A Political Economy Perspective (**Ufahamu: A Journal of African Studies**.

(https://escholarship.org/uc/international_asc_ufahamu)

18- Mondi Lumkile and Ganief Bardien: **Industrialisation under Apartheid: the case of the Industrial Development Corporation.**

https://www.econrsa.org/system/files/workshops/papers/2013/mondi_and_bardien.pdf

19- Morris Mike, Judith Fessehaie :The industrialisation challenge for Africa: Towards commodities based industrialisation path (**Journal of African Trade** 1 (2014) 25 – 36)

20- Msweli Pumela: Human capital development: what can South Africa learn from Botswana? (**Environmental Economics**, Volume 6, Issue 1, 2015) Seen at:

https://www.researchgate.net/publication/280302814

21- Ngepah Nicholas et al: Human capital and economic growth in South Africa: A cross-municipality panel data analysis **(South African Journal of Economic and Management Sciences)** http://www.scielo.org.za/pdf/sajems/v24n1/11.pdf

22- Ngulube Bekithemba: **What Is The Future Of Manufacturing In South Africa**? (Johannesburg: Frontier Advisory (Pty) Ltd, 2014.)

23- Thembinkosi Lehloesa L.: **South Africa's Growth, Employment and Redistribution Strategy in the Context of Structural Adjustment Programmes in the South.** Submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Masters of Arts (Rhodes University, Grahamstown, January, 2000)

24- Verhoef Grietjie: **Industrialization in South Africa: A Historiographical Debate**?

https://repository.nwu.ac.za/bitstream /handle/ 10394/6307/No_44%281998%29VerhoefG.pdf?sequence=1,

25- Zalk Nimrod: **Engineering Deindustrialisation: the Post-apartheid Restructuring of South Africa's Steel and Engineering Sectors (**Edinburgh: University of Edinburgh, Draft paper: 8th European Conference on African Studies, June 11-14 2019, United Kingdom)

26- Zalk Nimrod: **What is the role of manufacturing in boosting economic growth and employment in South Africa؟** (Econ3x3: www.econ3x3.org, February 2014)

B-Reports:

1- Department of National Treasury: **Economic transformation, inclusive growth, and competitiveness:Towards an Economic Strategy for South Africa (**Pretoria: National Treasury, Economic Policy, 2019) www.treasury.gov.za/comm_media/press/2019/ Towards%20an%20Economic%20Strategy%20for%20SA.pdf

2- Department of Trade and Industry: Industrial Policy Action Plan 2018\2019-2020\2021(Republic of South Africa: Department of Trade and Industry, Pretoria, South Africa, 2018).

3- OECD**:OECD Economic Surveys South Africa, OVERVIEW,** July 2017

4- Republic South Africa**: Manufacturing: Production and sales (Preliminary) January 2021**

5- standardbank.co.za: **SWOT analysis of the manufacturing industry**, What are the key factors that affect the success of the manufacturing industry in South Africa and what regulations do you need to be aware of?

6- Statistics South Africa Department: Statistical Release P3041.2, Pretoria, 11 March 2021)

7- World Economic Forum: **The Inclusive Development Index 2018**

C-Web Site:

- www.oecd.org/eco/surveys/economic-survey-southafrica.htm

-https://bizconnect.standardbank.co.za/sector-news/manufacturing/guides/swot-analysis-of-the-manufacturing-industry.aspx ,

- https://data.worldbank.org/indicator/HD.HCI.OVRL

-https://www.ceicdata.com/en/south-africa/gross-domestic-product-real/za-gdp-real-gross-value-added-at-factor-cost-industry-manufacturing